

Copyright © King Saud University

٢١٤
ط.ب

طوابع الانوار من مطالع الانظار ، تأليف عبد الله بن عمر بن
محمد بن علي الشيرازي ، ابو سعيد ، ناصر الدين
البيضاوي ، ابو الخير - ٦٨٥ هـ . كتبت في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

٦٧٨

٢٣٧ ق ٥ ن ٢٩ × ١٩ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، مطبوع .

الاعلام ٤ : ٢٤٨ ، كشف الظنون ١١١٦

١ - اصول الدين - البيضاوي ، عبد الله بن

عمر - ٦٨٥ هـ بد تاريخ النسخ .

٢٤٢ / ٢٨٨
٢٨٨ / ٢٤٢

طبوالع الانوار من مطالع الانظار

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <u>طبوالع الانوار من مطالع الانظار</u>
الرقم <u>٦٧٨</u>
اسم المؤلف <u>ناصر الدين عبد الله بن عمر البصري</u>
تاريخ النسخ
عدد الاوراق <u>٢٤٢</u>
ملاحظات <u>القياس ٢٨٨</u>

١٨٩ ٢٤٢
ط. ٥

لا تنقضي قدرته عند المراتل اعادة خلقه وادراكه في حجابنا
 اي لا تنقطع ١٢
 قال الله تعالى
 اول خلق نعيده ١٣
 اي نازل اي قدر الثاني اي نازل

بذكر الامر من السماء الى الارض بتالي قدر
 اي امر ١٢
 المخلوقات ١٣
 سنن السابق قضاؤه حلت قدرته وتباركت
 اي الطريق ١٢
 اي قضاؤه ابني ١٣ قال الله تعالى
 انما كل شئ خلقناه بقدر ١٤
 غطيت نعمته وعمت الاوه ناهت في بيد

بوحده انيته رصف العالم وبنائه العلم
 انارة الى ما قبلت اي التليف ١٢
 بدليل التامع ١٣
 محط علمه بما لا ينهني عده واحصاء القدير
 اي واحد محيط على المعلومات
 التي لا يتناهي العلم ١٤
 بغيره وجوب التباين واتساع العدم والفناء واعتبر الثالث لا تنقضي بقدرته واجبة
 غير الارادة ١٥

لا تنقضي قدرته عند المراتل اعادة خلقه وادراكه في حجابنا
 اي لا تنقطع ١٢
 قال الله تعالى
 اول خلق نعيده ١٣
 اي نازل اي قدر الثاني اي نازل

بذكر الامر من السماء الى الارض بتالي قدر
 اي امر ١٢
 المخلوقات ١٣
 سنن السابق قضاؤه حلت قدرته وتباركت
 اي الطريق ١٢
 اي قضاؤه ابني ١٣ قال الله تعالى
 انما كل شئ خلقناه بقدر ١٤
 غطيت نعمته وعمت الاوه ناهت في بيد

بوحده انيته رصف العالم وبنائه العلم
 انارة الى ما قبلت اي التليف ١٢
 بدليل التامع ١٣
 محط علمه بما لا ينهني عده واحصاء القدير
 اي واحد محيط على المعلومات
 التي لا يتناهي العلم ١٤
 بغيره وجوب التباين واتساع العدم والفناء واعتبر الثالث لا تنقضي بقدرته واجبة
 غير الارادة ١٥

[illegible]

والردى الكاشف عن احوال السعداء والاشقياء
الاطلاع على شئ من ملكوت
الملكوت اعلى السموات
ومغيبات ملكوت
اعلى عالم السموات
ومنى مجردات الخلق
اللائق الغرض من
الهي والذبيحة
الانوارات وقايعها
والكشف عن احوال
السعداء والاشقياء

[illegible]

عن علوم الشريعة بل لان المبحث بالذليل وجود الذات
المطلق فيكون من احوال الذات والبحث عن احوال
موضوع العلم في العلم لا يتباني
كون الذات موضوعا فان قيل
اثبات وجود الموضوع لا يكون
في هذا العلم بل في علم اخر ان كان
غير بين والوجود بالثبوت الى الذات

وَبَعْضُ لُحْظِيَّاتِي يَوْمَ الدِّينِ وَسَوْ يُنَبِّئُنِي فِي أَعْلَى الْعَالَمِينَ

[illegible]

يستی تصور افر مع الحكم باحد هما یستی تصدیقا و كلاهما عند
 الحقیقة
 الی

[illegible]

يكتسب من معارف اخرى سابقة فلوكانت باسرها مكتسبة
لزم اسناد كل منها الى غيره في موضوعات متناهية
غير متناهية فيلزم الدور والتسلسل المحال لان اولها
او المنظر ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي الى استعمالها
فان الواحد لا يفيد التعريف المصنعي ما لم يكن
للمنظر بعد واما قلنا ما نريد على الواحد من مقدمات
كثيرة وقوله معلومة يخرج ترتيب الامور التي ليست بمعلومة كثير
الاعداد ويخرج الامور المجمعة فان المجموع الى الابد يكون معلوما اذ المودي اعلية او معلوم
على اختلاف الرايين كما يجب تفصيله وكن منها يجب ان يكون موجودا تحت

سابقا على العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي ^{الجلال} الذي

والحقارة كما قيل الذي وجع عدد ليس بفرد ونفسه ^{الحالة} مثل

نقلة والانسان حيوان بشرا وبالاخفى منه سواء ^{تف} لو

عليه معرفته بمرتبة واحدة كتعريف الشمس بانه

الاشنين
لكوكبي هاري والنهاية بانه زمان طلوعها او بمراتب كعرف

بانه

بانه زوج اول ثم تعريف الزوج بانه المتقسم بتساويين

الاشنين
ثم تعريف المساويين بالثنيين ثم تعريفهما

اولم يتوقف مثل النار ^{الاشنين} كمن شبيه بالنفس ينبغي

ان يقدم الاعم لشهرته وظهره ^{لغاط} ويحتجب عن الا

المغربية والمجازية والتكرار مثل ان يقال العدد كثر

مجتبىة عن الوحدات والافسان حيوان جسماني

ناطق الهم الا اذا دعت اليه ضرورة ^{نفس} وذلك في تعري

المتضايغين مثل الابل حيوان يتولد من نطفته

شخص اخر من نوعه من حيث هو كذلك اوجاه

كل في قوتهم الاتفا الا قسط الناني في اقسام العرب

مرز

معرف الشيء لا بد ان يساويه في العموم والخصوص

ليشتمل جملة افراده ويميزها عن غيرها فلا ^{يكون} من

داخلا فيها او خارجا عنها او مركبا منهما والاول الناني

ان يكون جميع اجزائه وهو الحاد النام او لم يكن

وهو الحاد الناقص والثاني هو الرسم الناقص ^{لث} والثالث

ان كان المهم من داخل سمي حدا ناقصا ايضا وان كان ^{لعكس}

كما اذا تركب من الجنس والخاصة سمي ^{سمائيا} تاما

واعترض عليه بان مجموع اجزاء الشيء عليه ^{انما} والجزء

يعرف اذا عرف شيئا من اجزائه وذلك ^{يكون} لان

هو وما هو خارج عن الخارج انما يعرف اذا علم ^{صفا} الخصا

وذلك

وذلك يتوقف على معرفته ومعرفة ما يغيره من الامور

الغير المتناهية وذلك بحال وبان المطلوب ان كان ^{منعورا}

امتنع تحصيله وان لم يكن منعورا به امتنع طلبه

واجب غن الاول بان الجزء متقدم على الكل بالطبع

والاشياء التي كل واحد منها متقدم على شيء ممنوع ان ^{يكون}

نفسه ومعرفه فانه ومعرفة الشيء ليس بواجب ان يعرف شيئا

من اجزائه اصل الجواز استغنائها باسرها وتعريف ^{الموصوف}

متوقف على كون الوصف المعروف بحيث يلزم من تصور

تصوره بعينه وذلك انما يتوقف على اختصاصه ^{شئ} له

في نفس الامر لا على العلم بهما وهو ضعيف لان تقدم كل واحد ^{حده}

لا ينفك

لا تقتضي تقدم الكل من حيث هو كل وجموع ^{المفارقة} ليدل على

ولو كانت الاجزاء باسرها حتى الصوري معلومة كانت

المهمة معلومة والا لم يفد التحديد ولو استلزم

الخارجي تصور فاما كان مصورا كان الملزوم متصورا

فانتهى عن التعريف وان لم يكن متصورا ^{العرف} متنع

بد
به بل الجواب ان الاجزاء على افرادها معلومة والتحد

للمحدو
استحضارها مجموعة بحيث يحصل في الذهن مطابقة

وكذا الوسم اذا كان مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثا

بان توجه الطلب عن الشيء المنعور به بعض اعتباراته

فلا استحالة الثالث في بيان ما يعرف ويعرف به الحقائق

اما

١٩
اما ان تكون بسيطة او مركبة وكل واحد منهما ان يتر

غيره او لا يتركب فالسبب الذي لا يتركب عنه غيره

لا يحد ولا يحد به كالمواجب والذي يتركب عنه

يحد به ولا يحد كالجوهر والمركب الذي لا يتركب عنه

يحد ولا يحد به كالانسان والذي يتركب عنه غيره

ويجذب به كالحيو ان فالحد للركب وكذا الرسم التام واما

ان كان جميع خبر بيانه وناقصا ان لم يكن او محزنى على خبره

الرسم الناقص فيشتملها الفصل الثالث في الحج وفيه ^{حيث}

اخر ويسمى تمثيلا وقياسا في عرف الفقهاء والخبر

الاول في انواع الحج الدليل ما يلزم من العلم به العلم ^{بوجود}

الاول اصلا والثاني فرعا والمشتك جامعا واثاره

المدلوله فاما ان يستدل بالكل على الخبره او باحد المتسا ^{وبين}

يعرف تامره بالدوران واخرى بالسرا وبغيرها

على الاخر ويسمى قياسا او بعكسه ويسمى استقراء تاما

وقد استقصينا الكلام فيه في منهاج الوصول الى علم ^{الوصول}

الثاني في القياس واصناف القياس قوله مولف من اقوال

متي سلمت لزوم عنه لانه قوله آخر وهو اما ان يشتمل

النتيجة او نقضيهما بالفعل وبشي استثنائيا ^{اولا}

وبشي افترا نيا والاول وهو ان يستدل بوجود ^{الملزوم}

على وجود اللازم او بعدد على عدم الملزوم او بوجود

احد

المتعاند بن على عدم الاخر او بعدد على وجوده فيكون

شتملا على مقدرة حاملة بالملامزة بينهما وبشي شرطية

متصلة او بالمعاندة وتسمى شرطية منفصلة حقيقة

ان تعاندا مطلقا وما نفعه جمع ان تعاندا صدقا

فقط وما نفعه خلو ان تعاندا الكذب فقط واخرى

تدل على وضع الملزوم او المعاند مطلقا او صدقا او مرفعا^{اللائم}

او المعاند مطلقا وكذبا وتسمى استثنائية والثاني

على امر بغيره او جبرلا لا بد له من امر يناسبه^{المطلوب}

ويسمى اوسطا والمحكوم عليه في المطلوب اصغر والمحكوم

الكبر والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها^{الكبر}

الكبرى

الكبرى فالأوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا

في الكبرى او محمولا فيهما او موضوعا فيهما او موضوعا في^{الصغرى}

محمولا في الكبرى والاول ان يستدل بصدق^{سط} الاول

على كل الاصغرا وبعضه وصدق الاكبر على كل ما صدق

عليه الاوسطا وسلبه عنه على صدق الاكبر على كل الا^{صغرى}

او بعضه او سلبه عن كله او بعضه والثاني ان يستدل

وذلك بشرط ان يتحد ترهان السلب والاحباب

صدق الاوسط على كل الاصغر وسلبه عن كل الاكبر

او يكون احدهما دأبما والثالث ان يستدل ^ق _{صدق}

او يعكسه على سلب الاكبر عن كل الاصغر او صدق ^{سط} _{الاول}

الطرفين على كل الاوسط واحدهما عليه

على بعضه وسلبه عن كل الاكبر او سلبه عن بعض ^{صغر} _{الاكبر}

والاخرى على بعضه على صدق الاكبر على بعض ^{الاصغر} _{الاكبر}

و صدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر

على كله وسلب الاكبر عن كله او بعضه او صدقه

وذلك

الاكبر

بعض

على بعضه وسلب الاكبر عن كل على سلب الاكبر عن

١٩

عن كل الاوسط وصدق على كل الاكبر على سلب الاكبر

سط

والرابع ان يستدل بصدق الاصغر على كل الاو

عن كل الاصغر فالقراين القياسية المنتجة ثلثة

وعشرون اربع استثنائية ونع عشر افتراضية

وصدق على كل الاكبر او بعضه على صدق الاكبر

الاوسط

سلب

على بعض الاصغر او بصدق على كل او على بعضه و

والكلام المنقضي فيها في الكتب المنطقية الثالث

الاصغر

عن كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر او سلب

في مواد الحجج المحجة اما ان تكون عقلية او عقلية

عن

والاولى اما ان تكون مقدما لها قطعية وتسمى ^{هانا} بر

مثل الاربعين زوج وتسمى قضايا قياسا لها معها الحسن

ودليلا او طيبة او مشهورة وتسمى خطابة وامارة

وتسمى متباهيات وحسينات او كلاهما معا والحسن هو

او مشتهرة باحدهما وتسمى مغالطة والمبادي ^{اليقينية}

حسن السمع مثلا ان يخبر عن محسوس يمكن وقوعه

ما يحرم لها العقد مجرد تصور طرفية وتسمى اوليات

جمع كثير يحرم العقل بامتناع توافيقهم على اللذات ^{تسمى}

وتدبييات او بوسط بتصوره الذهن عند تصور ^{ها}

متواترات او غيره مثلا ان يشاهد ترتيب شي على غيره

مرارا كثيرة بحيث يحكم العقل بان ليس على سبيل الاتفاق

والا لما كان دايما او اكثر ياكثر تب الاسهل على شرب

القهوينا وتسمى تحريبات وقد يكفي المشاهدة مرة

او مرتين لانضمام قرابين اليها كالحكم بان نور القمر ^{مستفاد}

من الشمس وتسمى حدسيات واما الطنديات ^ت فتعد

بحكم

بحكم العقل لها مع تجوز نقيضها تجوز امر جوعا واما المشهور ^ت ٨١

فما اعترف به الجمهور لصحة عامة او بسبب رقة او حمية

مثل العدل احسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم

ومواسيات الفقراء محدودة واما مقدمات ^{لغة} المفا

فقضاء التوهم في امر محسوس قياسا على المحسوس كما قيل ^{جود} ^{كل}

فانه جسم او حال في جسم وقد يستعمل فيها الخيلات وهي

قضايا تذكر لترغيب النفس في شيء او تنفيرها عنه وقد تكون

صادقة او كاذبة ما يستعمل ما يستعمل في القياسات الشعرية

والثانية باصح نقله من عرف صدق عقله وهم الانبياء

عليهم السلام وهو انما يفيد لنا اليقين اذا تواتر عندنا

وعلى

وعلمنا عصمة رواة العربية وعدم الاشتراك والمجاز والاصح

والخصيص والنقل والنسخ وعدم المعارض العقلي الذي

لو كان لروح اذا العقل اصل للنقل وتكذيب الاصل لنقد

الفرغ محال ولا سئل من تكذيبه ايضا الفصل الرابع

في احكام النظر وفيه مباحث الاول ان النظر الصحيح يفيد العلم

والسمية الكروية مطلقا والمهندسون في الاستهيات لنا

الاول ان العلم الحاصل عقب النظر ان كان ضروريا لما كان

انا نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شئ لشيء وعلم ^{الملزوم} مع وجود

خلافه وان كان نظريا بحاله الكلام في اللازم النظر الثاني

او عدم اللازم علم من الاول وجود اللازم ومن الثاني

ولقد الت الثاني المطلوب ان كان معلوما فلا ^{لم يكن} طلب وان

عدم الملزوم وايضا من علم ان العالم يمكن وان كل يمكن فلو

معلوما اذا حصل كيف تعرف الثالث ان الذي ^{يقوى} لا

سبب علم قطعا ان له سببا اجبت السمية بوجوه ^{الاول}

على استحضار مقدمتين معا لا نأخذ من انفسنا انما هي

توجهنا الى مقدمة تعدر في تلك الحالة التوجه الى اخرى

والمقدمة الواحدة لا تنتج واجب عن الاول بان العلم

وباستلزام المقدمة متبين على الترتيب الخاص لضروري

وظهور الخطاء بعد النظر الصحيح ممنوع وعن الثاني بان

معلومان والنسبة مهمة والمطلوب تعينها فاذا حصل

عن غيره

عن غيره بطرفه وعن الثالث بان الالهي يستحقها كما

طريق الشرعية ويحكم بالبلاترة او المعاندة بينهما

المهندسون بوجهين الاول ان الصدق يتوقف على

وذا ان الله تعالى غير معقولة والاجابة العقل لما استد

في الكتاب الثاني فلا يكون محكوما عليه الثاني ان اقرب

الى الانسان هو تبه التي تثير اليها بقوله انا وانت ترى

في مباحث النفس اختلافات كثيرة في الهاماهي وكيف هي

فما ضحك يا بعد ها عن الاوهام والعقوله واجيب عن الاول

بان المصدق يتوقف على تصور الطرفين باعتبار ^{تعد} ^{الله} ^{بت} وهذا

كذلك وعن الثاني انه دليل على عسره ولا شك ان الوهم

بلايس

بلايس العقل في ما خذه والمباطل يشاكل الحق في مباحثه

ولذلك تخالفت فيه الابرار ونصارى رقت فيه الالهواء واللف

منعوا منه الا الافراد من الانبياء بل الكلام في الانتفاع

فدوع الاطمان النظر الصحيح بعيد الداهن والنتيجة

تفيض عليه عقبيه عادة عند النسخ الى الحسن الاشعرى

ووجوباً عند الحكماء وقال المعتزلة النظر بولدها في الذ^ه

لها والامتناع وقت الاشكال في حلا الانتاج وحقايقه

ومعنى التوليد ان يوجب وجود شئ وجود آخر كحركة^{اليد}

الثالث المشهور ان النظر الفاسد لا يستلزم الجهل^{قل}

والمفصاح ويتبين فساد بيان استناد جميع الحكماء

بخلاتهم والحق ان الفساد كان مقصوراً على المادة

الى الله تعالى ابتداءً الثاني الاشبه انه لا بد بعد

استلزم وبالا فلا الثاني انه كاف في معرفة الله^{تعالى}

العارضين

استحضار المقدسين من ملاحظة الترتيب والهيئة

ولا حاجة الى المعلم ويدل عليه ما ذكرناه احتج^{عينية} الاسماء

بان الخلاق والمراد مستمرا لان العقلاء في ذلك ولو كفى

العقل لما كان كذلك وايضا فان الانسان لا يستقل ^{بمحصل}

اضعف العلوم فكيف يصعبها واجب عن الاول ^{بهم}

لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك ^{العيب} وعن الثاني

معلم ولا شك انه لو كان معلم يعلم المبادئ ^{الشكوك} والحق وينصح

والشبه

والشبه كان اوفق وانما النزاع في الامتناع الثالث

في وجوب النظر في معرفة الله تعالى واجب اما عندنا ^{فلقوله تعالى}

قل انظر وماذا في السموات والارض وحجوه ^{العترة} واما عند

فلان المعرفة راجعة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر ^{وما}

لانهم الواجب المطلق الابر وكان مقدر ^{فهو واجب}

واعترض عليه بان مبناه على حكم العقل وسيأتي الكلام

وامتناع العرفان بغيره واستحالة التكليف بالحال

وكلاهما ممنوعان وبان قوله وما كنا معذبين حتى

نبعث رسولا ففي الوجوب قبل البعث تنفي لانه

فدل على ان الوجوب ليس الا من الشئ قبل لو

في الشئ

من الشئ لزم اتحام الانبياء عليهم السلام فبان المكلف

لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه ما لم ينظر قلنا

لو وجب النظر عقلا لا فحما ايضا لان وجوب النظر

غير ضروري اذ هو متوقف على مقدّمات الى انظر

دقيقة الكتاب الاول في الممكنات وفيه ثلثة اقسام

الاول

الباب الاول في الامور الكلية وفيه فصول الفصل

في تقسيم المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا

في الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم ومنا

من تلك القسمه وقال المتحقق ان تحقق باعتبار

غيره فهو الحاله كالاجناس والفصول وحد والخال

بانه

بانه صفة غير موجوده ولا معدومته في نفسها قائمه

بوجوده وقال اكثر المعتزله المعلوم ان تحقق في نفسه

فهو الشيء والثابت وان لم يتحقق كما لم يمنع المنفي

والثابت ان كان له كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو

المعدوم وهو يطلقون المعدوم على المنفي ايضا فالثابت

أعم من الموجود والمعدوم من المنقضي ونزاد مثبت الحال

منهم قما اخر فقال الكاين ان استقل بالكاين^تية هو^{الذا}

الموجودة وان لم يستقل فهو الحال او قال الحكماء كلاما^{بصح}

ان يعلم بوجه ما النكان له تحقق ما فهو الموجود وان^{كن}

ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي

الى

الى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون في موضوع

اي محل يقوم ما حلقه وهو العرض والى ما لا يكون لذ^{لله}

وهو الجوهر والممكنون قسموا الى مالا اول لوجوده^{الفد}

والى مالا اخر وهو الحادث والمحدث الى متخير وهو^{الجوهر}

اولى الحال قيد وهو العرض والى ما يقابلها^{لوه}

لانه لو كان لشاركه الباري تعالى فيد وخالف في غيره

٦

فيلزم التركيب ^{منه} ومنع بان الاشتراك في العوارض ^{لها}

والعدم

في السلب لا يستلزم التركيب والفصل الثاني في الوجود

وقد مباهات الاول في تصور الوجود وهو بدهي لوجه

التصديق

الاول انه خبر من وجودي المصور بدنه الثاني

البدهي

البدهي بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ^{مستوف}

بتصور الوجود والعدم ومغايرتهما التي هي ^{المتوقف} الا تنفصل

تصورها على تصور الوحدة والسابق على البدهي اولى

ان يكون بدهيها فتصورات هذه الامور بديهية

نفي
الامر

قبل هذا التصديق ان كان بدهيها مطلقا لم يحجج الى دليل

قلنا بدهة التصديق مطلقا متوقفة على بدهة العلم^{بالخبر}

كذلك الحقيقة الثاني في كونه مشتركاً مفهوم الوجود وصف^{مشترك}

لا على حصول العلم بل لا هتد ولقائل ان يقول موقوف على تصور^{الخبر}

عند الجمهور وخالفهم الشيخ لنا انا نخرم لموجود شي ونتردد^{كونه}

باعتبار ما لا على تصور حقيقة فلا يلزم من تصور بدهة^{هتد}

واجبا او ممكنا وجوهها او عرضا ونقسم الوجود اليها ومورد^{القسم}

الثالث الوجود بسيط لا متنازع تركبه عن الموصوف بدهة او^{بنقضه}

مشترك واستدل بان مفهوم السلب واحد فلم يتخذ^{مقابلته}

فلا يحل ولا يرسم لذل لا شئ اعرف منه وان كان فالرسم لا^ف

لنظر المحصر العقلي منع بان كل احجاب له سلب يقابله الثالث

كلمة الحقيقة

في كونه زائدا اخلافا للشيخ مطلقا وللحكماء في الواجب اما في الممكنات

فلا نأنتصورها ونشك في وجودها الخارجي والذهني حتى ^{يقوم}

عليهما البرهان ولان الحقايق الممكنة تقبل الوجود والعدم ^{لها وجودا}

ليست كذلك وايضا المهيئات متخالفة للوجود ^{يكون} مشتركة فلا

نفسها ولا جزء منها والا كانت لها فصول قسرها في مفهوم ^{الوجود}

ويكون

ويكون لها فصول اخرى ونسبيل احتج الشيخ بانه لو زاد لها

بالعدم قلنا بل بالمهية من حيث هي ^{تخرجوه} واما في الواجب

الاول انه لو تجرد لتجرد لغيره والا لتنافى لوازمه فيكون

قلنا قبل تجرده لعدم الموجب ^{عدمه} لعروضه قلنا فيحتاج الى

قبل الوجود مشكك قلنا ان سلم فلا يمنع المساوات في تمام ^{الحقيقة}

والا يثبت تركيب الوجود او المباينة الكلية من الوجود من

وقد بان فسادها وايضا فالواقع على استبعاد التشكيك لا بد

وان يكون من عوارضها فالمعروضات ان تماثلت او تحا
زرت

باعتبار اخر لنزوم المحال ان المذكور ان وان تباينت كان
حد
كالوا

منها فالحال الاخر بالذات ومشاركه في مفهوم هذا العار
ض

وهو عين المدعى الثاني سبب اعم الممكّنات لو كان هو الوجود

وحده لتشاركه كل وجود والا لكان السلب جزء من قبل
التحد

شرط التأثير قلنا فيكون كل وجود سببا الا ان لا يتخلف عنه

لفقد شرطه الممكن حصوله الثالث ان وجوده معلوم
وداته

غير معلوم فوجوده غير ذاته احتج الحكماء بان وجوده لو
راد

لاحتياج إلى معروضه فاحتاج إلى سبب مقارن في تقدم ذاته

بالوجود على وجوده ويلزم التسلسل أو هبائن فيكون ممكناً ^{اجب}

بأن العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود فان ^{الممكنات} هي

علة قابلة لوجودها وأجزاء الهيئة علة لقوامها مع ^{مها} أن

ليس بالوجود فرع انصاف الشيء بالوجود ليس لأجل صفة ^{تمت} قات

فان

فان قيام الصفة فرع على كونه موجوداً فلو علم كونه موجوداً

لزم الدور والتأخير في أن المعدوم ليس بتأيت ^{المعدوم} لأن

أكان مساوياً للشيء أو اخضع منه صدق كل معدوم منفي

وكل منفي ليس بتأيت فالمعدوم ليس بتأيت وأكان ^{منه} أعم

لم يكن نصياً صرياً والأما يبقى فرق بين العام والخاص فكأن ^{تأيتاً}

وهو مقول على المنفى فالمنفى ثابت هذا خلف ^{الاعتراض} احتجاج

بان المعدوم متميز لكونه معلوما ومقدورا ورا ورا بعضه

دون بعضه وكل متميز ثابت فالمعدوم ثابت وبان ^{الاعتراض} الا

نفي لانه صفة الممتنع المنفى فالامكان ثابت فالمعدوم ^{الموصوف}

ثابت واجيب بان الاول منقوض بالمقتضات والخيالات ^{والمركبات}

والمركبات وليس الوجود وعن الثاني بان الامكان والاعتناع

من الامور العقلية على ما عرفت في الخامس في الحال

اتفق الجمهور على نفيه وقال به القاضي البكري ^{شم} فصارا ^{لها}

من المعتزلة وامام الحرمين اولا واحتجوا على ذلك بان ^{الوجود}

وصف مشترك ليس بموجود والا لساوى غيره في الوجود ^{يد} فتر

وجوده على مهيته فيلزم التسلسل ولا معدوم لانه لا يتصف

وان عد ما اواحد ما لزم تركيب الموجود عن المعدوم وهو ٢٧

مخافته وبان السواد يشترك البياض في اللونية ونحوها

ظاهر الامتناع والجواب عن الاول ان الوجود موجود

في السوادية فان وجد اكان احدهما قائما بالآخر والا

وجوده ذاته وتميزه عن سائر الموجودات ^{سليبي} لقيد

لا يستغني كل منهما عن الآخر فلا تلتئم منها حقيقة واحدة

فلا يتسلسل عن الثاني بان اللونية والسوادية موجودتان

واذا كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض وهو محال لما

قائمان بالجسم الا ان قيام احدهما موقوف على قيام الاخرى

وان

٢٨
او احدهما قائمة بالجسم والاخرى بها والامتناع ممنوع

المهمة

او التركيب في العقل لا في الخارج وفيه نظر الفصل الثالث

وفيه مباحث الاول ان الكل شيء حقيقة هو بها هو ^{هي}

مغايرة لما عداها فالانسانية من حيث لا واحدة

ولا كثرية وان لم تخل عن احدهما تسمى المطلق والمهمة

نلد

بلا شئ شي فان اخذت مع المنخصات واللاحق تسمى

مخلوطة والمهمة بشرط شئ وهي موجودة في الخارج ولذا^{الاول}

لكونه جزء منه وان اخذت بشرط العراء عنها تسمى محددة

والمهمة بشرط لا شئ وذلك انما يكون في العقل وان كان^{كونه}

فليس من اللاحق الا ان تجرده الخارجية فالجبر والمخلوط

تباينان تباين اخصين تحت اعم وهو المطلق وبظهر

صنف ما زعم افلاطون وهو ان لكل نوع شخصا محريا ^{حيا} داخا

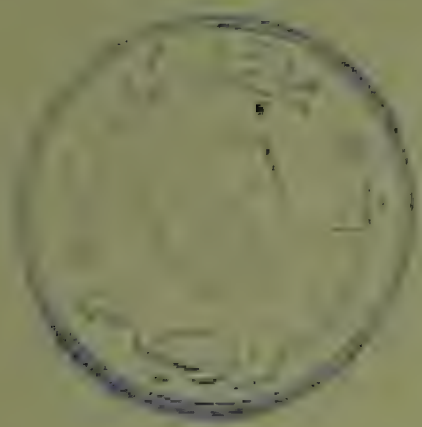
لانه الجزء المشترك من المحلوطات الخارجية الثاني في ^{قسامها}

المهنية اما ان تكون بسيطة او مركبة خارجية او ملتزمة

من اجزاء متميزة في الخارج كالانسان المركب والبدن

والروح

والروح والمثلث المركب من الخط او عقلية لا متميزة ^{اجزائها}



في الخارج كالمفاتيح ان جعلنا الجوهر جنسا وكان

السواد المركبة من اللونية والسودية والاجزاء

اما ان يكون متداخلة كالاجناس والفضول ^{نبتة} او متباينة

متشابهة كوحدة العشرة او متخالفة عقلية كالهوى ^{والصور}

او حينة كالاعضاء البدن وايضا اما ان تكون وجوده

باسرها حقيقة كما سبق او اضافية كما جاز لا قرب او ^حمتر

منها كالسرير وما ان يكون بعضها وجوديا وبعضها ^معل

كاجزاء الاول فروع الاول قبل الباطن غير محبولة

اذ المحجج الى السبب هو الامكان وهو اضافية فلا تعرض لها

اعتبار

اعتبار عقلي تعرض لها بالنسبة الى وجودها الثاني المركبان

قلم بنفسه استقلال اجزائه وقام الباقيون به وان قام ^{بغيره}

قام به جميع اجزائه او بعضه به والاخر بالقيام به الثالث

فيلجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس والا فاما

يكون الجنس علة له فيلزم منه ولا يكون فيستغنى كل منهما عن ^{الاخر}

فيمتنع التركيب منهما قلنا ان اردتم بالعدد ما يتوقف عليه الشيء

نريد وهو الشخص ويدل على وجوده امران الاول انه جزء من الشخص

في الجملة فلا يلزم من علية الجنس استلزامه للفصل وان اردتم

الموجود فيكون موجود الثاني لو كان التعيين عد ميا كان عدما

بما ما يوجبه فلا يلزم من عدم علية احد هما الاخر الاستغناء

تعيين اخر فيكون احدهما شقيا وهو مماثل للاخر فيكونان شقين

التعيين مطلقا لحوال ان يكون الفصل امرا حالا في الجنس الثالث في

ولفان ان يمنع التماثل اذ لو تماثلت لم تحصل الشخص من انضمام

المهية من حيث هي لا بما في الشركة والشخص باباها فاذا ن

الممكنون التعيين الى المهية لان ضم الكل الى الكل لا يفيد الاختصاص وانما

لوجه الاول انه لو زاد لشارك في افراده وتمايزت بتعين آخر

ولزم التس واجب بانه مقول على افراده قولاً عرضياً كالمهمة ^{فها} فها

فمخالفة بالذات فلا حاجة لها الى تعينات اخرى ^{التعين} ^{هذه} المتاني اختصاص

هذه الحصة يستدعي تميزها فيلزم الدور ولو توقف باختصاص

الافضل بحصص الاجناس واجب بانه يقتضي تميزها ^{قبله} ^{معدلاً}

الثالث

الثالث انضاف الشخص الى المهمة ^{الامتناع} ^{لها} يستدعي وجودها

انضمام الموجود الى المعلوم فوجودها اما ان يقتضي

تعييناً آخر ويلزم التس اولا وهو المطلوب واجب

بان الوجود معد لا قبله ^{تقتض} فرع قال الحكماء المهمة ان ^{تقتض}

الشخص لذا انها احضر نوعها في شخصها بامتناع ^{لغة} ^{لها}

بين لوازم الطبيعة الواحدة والافعال تشخيصا بتمشخص

موادها واعراض تكتنف بها فتعذر بتعدد ما قبل

عملية تشخيص المواد وعوارضها ان تعلل بحقايقها ^{تعدد} المتعددة

والا لتسلسلت المراد والحق احواله ذلك الى ^{المتن} ارادة الفاعل

الفصل الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدث

وفيه مبحث

وفيه مباحث الاول في انها امور عقلية لا وجود لها في الخارج

اما الوجوب والامكان فلا فهما لوجود لكان نسبة الوجود

الى الوجوب بالوجوب والى الامكان بالامكان ^{لا يمكن} والا

الواجب وزوجب الممكن وهو محال فيلزم من التمس ولا

اقضاء الوجود ولا اقضاء المحرغ الى الابدان السابق

على وجود الممكن مقدما بالذات على وجود الواجب الممكن

لوجود القدم القدم وحدث الحدث ولنم السلسل^{الثاني}

فلو وجد الزم تقدم الصفة على الموصوف قبلها قضا^ن

في احكام الوجوب لذاته الاول انه يبا في التركيب^{حي} الاحتيا

الامتناع العدمي فيكون وجود بين قلنا نقض

الى الاختفاء المغايرة للركب الثالث انه لو قد^{كونه}

ما يكون عدم الموجود خارجي يكون موجودا لا نقض

مقتضا لما نراه على الذات والا احتاج اليه وامكن

الاعتساف العقلية واما القدم والحدث فلاهما

وما قبل انه نسبة بينه وبين الوجود فتاخر فيه

ينافي الفرض المذكور الرابع انه لا يكون مشتركاً بين ^{اثنين}

وسنذكره فالواجب اذا انصف بصفات فالوجوب ^{الذاتي}

للذات وحده والصفات واجبة به الثالث في احكام ^{الامكان}

الاول انه محجج الى السبب لان الممكن لما استقر اليه ^{طريقه}

امتنع وجوده الا بالمرجح والعلم به ^{بدهي} والفرق

بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه ^{لف}

قيل الحاجة لتبث ثبوتية والا لكانت ممكنة

لانها صفة الممكن فتكون لها حاجة اخرى ^{تتطلب}

ولكانت متقدمة على موصوفها المنوية هي ^{التي}

لتقدمها على الناشر المتقدم على وجود الارز وهو ^{محال}

هو محال ولا مؤثرية لانها لو وجدت لانكنت لانها

صفة المؤثر ونسبة بينه وبين الاثر فيستدعي مؤثرا

له مؤثرية اخرى ويتسلسل وايضا التاني حال الوجود

تحصل الحاصل وحال العدم جميع بين النقيضين وايضا

او احتياج الوجود لا مكانه الى مرجح الاحتياج العدم ايضا

لكنه

لكنه نفي محض فلا يكون اثرا واجيب عن الثلث الاول

بانه لا يلزم من عدمية الحاجة والمؤثرية ان لا يكون الذات

محتاجا ومؤثرا كما ان القول بان العدم ليس امرا متوقفا

لا يستلزم ان لا يكون شي مؤثرا وما المراد من التاني

ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر وايضا العلم بان شيئا

ما يؤثر في شيء او يحتاج الى شيء امر ديهي لا يقبل التشكيك

وعن الرابع بان العدم ان لم يوصف بالامكان فلا شك

وان وصف به جائز كونه اثر او يكون المؤثر فيه على ما سبق

من التفسير عدم علة الوجود ولصعوبة هذا الاشكال اقل

علة الحاجة هو الحدوث او الامكان معه وليس كذلك

صفحة

صفحة الوجود المؤثر عن التأثير المتأخر عن الحاضر فلا يكون

علتها ولا جزاؤها ولا شرطها التأثير عليها الثاني

لا يكون احد طرفيها اولي به لذاته لانه ان امكن

طرايان الطرفين الاخر فاما ان يطرح سبب فيفتقر

الاولوية الى عدمه او لا السبب فيلزم ترجيح المرجوح

بلا منجح وهو محال وان لم يمكن كان الاولى واجبا ^{لث} الثاني

جالة البقاء لبقاء الامكان الموجب له فان الامكان ^{للممكن}

الممكن ما لم يتعين صدوره عن موثر لم يوجد

ضروري والاحتمال ان ينقلب الممكن واجبا ^{او متنعيا}

وذلك التعيين يسمى الوجوب السابق فاذا وجد محال ^{وجوده}

والاحتياج في امكانه الى سبب قبل تاثيره ^{حاصل} موثر ما في

لا يقبل العدم وهو الوجوب اللاحق فالوجوبان

وهو محال او متحدد فالحاجة له دون البا ^{لغنى} ظلال

عرضا للممكن لا من ذاته الرابع الممكن ^{الاحتياج} يستصحب

بالتاثير دوام الاثر بدوام ^{وهو} المؤثر الرابع في العدم

وهو ينافي تأثير المختار لانه مسبوق بقصد المقارن

بفي المعنى لا هم انبتوا حوالا خمسة لا اولها وهي

لعدم الارتقاء القصد الى إيجاد الوجود محال والحكماء

الوجودية الحسية والعالمية والقادرية والاول^{هية}

انما استند والعالم مع اعتقاد تدمر الى الصانع لا^{هم} اعتقاد

وهي حالة خامسة انبتتها ابوها شتم علة لا^{مميزة} ارباح

انه موجب ثم المكملون اتفقوا على نفيه عما سوى^{الله} ذات

للذات الخامس في الحدوث وهو كون الوجود^{مستوتا}

وصفاته والمعنى لانه وان انكر واقدم الصفات^{قالوا} فكيف

بالعدم وقد فسر الحاجة الى الغير وسمى^{تيا} حذونا

قال الحكماء الحدوث بالمعنى الاول يستدعي تقدم مادة

ومدة اما الاول فلا ان امكان المحدث موجود ^{قبله}

فيكون له محل غير المحدث وهو المادة واما الثاني

فلا ان عدد من قبل وجوده وهذه القبلة ليست ^{لعلية} با

والذات والشرف والمكان فهي بالزمان واجبت ^{عن} الار

بان

بان الامكان عديم وعن الثاني بان القبلة قد تكون

بغير ذلك لقبلة اليوم على الغد ^{حد} الفصل الخامس ^{في الوحد}

والكثر فوفيه مباحث الاول في حقيقتها الوحد

كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متساوية ^{المهمة} كانه في

والكثر ما يقابل له ثم الرحلة مغايرة للوحد ^{المهمة}

فان الكثير من حيث هو كثير موجود وانسان وليس لواحد

وكذا الكثرة وناقصة في الخارج للاند جزء من الواحد

الموجود ولا لها لو كانت عدمية لكانت عدم الكثرة

والكثرة مجموع الوحدات عدمية فيكون النقيضان

عدميين وهو محال فالوحدات وجودية والكثرة مجموع

الوحدات

الوحدات فتكون وجودية ايضا وموضوع بان الواحد

لو وجدت لكانت متشاركة في كونها وحدات متميزة

بخصوصيات فتكون لها وحدات اخرى ويلزم التسوية الحق

ان الوحدات والكثرة من الاعتبارات العقلية صريح

الوحدات لاها بل الكثرة لذاتها اذ ليس احد مما عدم الاخرى

ولا ضد لها ولا مضاد يفتقر لتقوم الكثرة بها بل لكونها

مكثرا لا الكثرة وهو ايضا قد عرفت لها الثاني في اقسام ^{الوحد}

الواحد ان يمنع نفس مفهومه عن الحمل على كثير من ^{جد} فهو

بالشخص وان لم يمنع فهو احد من وجد كثير من وجبه

فجدة الوحدة ان كانت نفس المهيبة فهو الواحد بالرفع ^{وان كانت}

جزءا

جزءا منها فهو الواحد بالجنس او بالفضل وان كانت خارجة

عنها فهو الواحد بالعرض اما بالحمل كاتحاد العنق ^{والنيلج}

في البياض او الموضوع كاتحاد الكاتب والمضاحك

في الاثنين والواحد بالشخص ان لم يقبل القنمة ^{اصلا}

فان لم يكن له مفهوم سواه فهو الوحدة وان كان له ^{مفهوم}

سواء فاما ان يكون ذات وضع فهو النقطة او لا يكون فهو ^{نق} المفا

وان قبلها وتشابهت اجزاءه فهو الواحد بالاتصال ^{الا}

بالاجتماع وقد يقال الواحد بالاتصال بمقدار ^{تلاق} من

عند حد مشترك كضلع الزاوية او تلاق ^{حيث} طرفيها

بلزم حركة احدهما حركة الاخر وايضا فالواحد ^{حالة} ان

ي

جميع ما يمكن له فهو الواحد التام وان لم يحصل فهو الواحد ^{٢١}

غير التام والتام اما طبيعي او وضعي او صناعي كزيد ^{ودرهم}

وبيت ثم الاتحاد بالنوع يسمى مماثلة وبالجنس ^{نسبة} مجازا

وبالعوض التام في الكم يسمى مساواة والتام في ^{الكيف}

يسمى مشابهة والتام في المضاف يسمى مناسبة والتام

في السطر يسمى متساوية وكان في الوضع يسمى موازاة

وكان في الاطراف يسمى مطابقة الثالث في اقسام

الكثير الكثير كل شئين هما متعايران وقال ^{نحنا} مشا

الشئان ان استقل كل واحد منهما بالذات والحقيقة

بحيث يمكن افكارا احدهما عن الاخر فهما غيران والا

صفحة

صفة وموصوفه وكل وجه فلهذا قالوا الصفة مع الذات

لا هو ولا غيره وعلى الاصطلاح الاول فالغير ان ^{اشتركا}

في تمام الماهية فمثلا ان والا فمثلا فان متلافيان

ان اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فانهما ^{ضاه} غير

الحجم متساويان ان صدق كل واحد ما يصدق عليه ^{الاحدا}

فان صدق الاخر على جميع افراده فهو الاعم مطلقا والا فكل

منها اعم من الاخر من وجه واحد من وجهين متباينين

ان لم يشتر كاشفا لانا ان امتنع اجتماعهما في موضوع

واحد من جهة واحدة في زمان واحد فاما ان كانا وجودين

وامكن تعقل احدهما بالذات والآخر فضا ان كانا

في الارض

والبياض وان لم يمكن تضائلا كالابوة والبنوة وان كان

استعدا
احدهما وجوديا والاخر عدليا فان اعتبر فيه كون الموضوع

الاتصاف بالوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنسه

كالبصر والعجي فعدم وملكة حقيقتان وان اعتبر فيه

وجود الموضوع في وقت يمكن اتصافه بملكة وعدم

مشهوران وان لم يعتد في طلب واجاب قيل السواد من حيث

فروع الاول المثلان لا يجتمعان والا لا تحذف ^{العواض} الجيب

هو ضد البياض مضاف قلنا المضاف حيث لا هو قيل

ايضا فيكونان هو هو لا مثلين الثاني التقابل بالذات

المقابل تحت المضاف فكيف يكون المضاف تحت قلنا

بين السلب والايجاب لان كل واحد من المتضامين ^{الضد} والاضد

المضاف تحت ما صدق عليه المقابل وهو اعم لهد قد على ^{الضدين}

انما يقابل الاخر لا يستلزم عدد من ^{المتضامين} المتضامين

والايجاب والسلب وتحت التقابل او كلاهما لا الذات ^{وحده}

الثالث السلب والايجاب لا هدتان ولا كذلك

المحل
واما المضافان فيكونان مخلو المحل عنهما والاضدان بعد

وانصافه بالوسط كالفاتر والاعادله واللاجاب وخلو

عن الجميع كالشغاف والعدم والملأه بعد الموضع ^{على}

استعدادها لها الواجب المضافان بتلازمان ^{طرا}

وعكسا والاضدان قد يلزمان المحل على البدل فتعاقبان

كلاهما

من الوسط والبدل فانه لا بد وان يتوسطهما ^{المشهور} يكون في

وقد يلزم احدهما كسياض النبل الخامس الاستعداد

والعلمي ان التضاد لا يكون الا بين نوعين ^{أخرين}

داخلين تحت جنس واحد وان المتباينين ^{هما} لا تضاد

شيء واحد الفصل السادس في العلل والمعلول ^{حيث}

الاول في اقسام العلة وهي اربعة لان ما يحتاج اليه الشيء

اما ان يكون خروجا منها ولا يكون والا اما ان يكون الشيء

بالفعل وهو الصورة او بالقوة وهي المادة وتسمى ^{والقابل} العضو

ايضا والثاني اما ان يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل او

في موثرته وهو الداعي والغاية الثاني في تعدد العلل

العلل

المعلول الواحد بالنقص لا يجتمع عليه علل متقلة ^{لاستغنى} والا

كل واحدة عن كل واحدة فلو كان مستغنيا عنها ونحوها

التي معا وهو محال والمتماثلان بحوزة تعليمهما مختلفين

كالتضاد المركب قد يتعددا ناه عن ذلك البسيط ان تعدت

الآلات او المراد والقوا وان لم يتعدت فمنعه ^{الحكماء} فهو

وتكوا بان مصدريته هذا غير مصدريته ذاك فان

الكل
فيعود
اواحد هما في ذاته لزم التركيب وان ضابطا كان معلولين

ولذلك الترواحي بان المصدرية من الاعيان

العقلية التي لا وجود لها في الخارج وعرض بان الجسمانية

تقتضي التحيز وتقول الاعراض الوجودية عندكم مع

الثالث

المآلث في الفرق بين جزء الموثق وشرط الجزع ما يتوقف

عليه ذات المونز والشرط ما يتوقف عليه تأثيره التحقق

ذات كمال البوصلة للنار الرابع قبل الشبي الواحد لاكو

فَاعْلَامًا وَمَنْبَلًا مَعَالِي الْقَالِمِ وَحَيْثُ هُوَ تَابِلٌ لَا يَسْتَلِمْ

المقبول والفاعل من حيث هو فاعل يستلزمه ان القول

غير الفعل فلا يكون مصدرا أحدهما مصدرا للاخر قلنا عدم

المتنوع اختصارا للاعراض في المقولات التسع وهي الكم وهو

استلزام الشيء باعتبار لا ينافي استلزامه باعتبار آخر ^{لهذا}

ما يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير والكيف وهو ما

اليسط
قبل نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام والقول في ان

يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف بصورة على صورة غيره كالألوان

ولا يتعدد آثاره قد سبق الباب الثاني في الأعراض

والاين وهو حصول الشيء في المكان والتمتع وهو حصول الشيء

وفيه فصول الاولى في المباحث الكلية الاولى في تعدد ^{سما} ^{حنا} ^{الاداء}

في الزمان لكون الكون في وقت كذا والوضع وهو الهيئة ^{الحاصلة}

الشيء

للشيء بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض وإلى الأمور الخارجة

عنه كالقيام والاستلقاء والاضافة وهي النسبة العارضة

للشيء بالقيام من إلى نسبة أخرى كالأبيض والبنوة والملك

وهو الهيئة الحاصلة للشيء باعتبار ما يحيط به وينقل

^{نحو} والتخصيص ^{بأن} انتقاله كالنعم والنقص ^{بأن} يفعل وهو كونه الشيء مؤثرا

لا غيره

في غيره كالقاطع مادام قاطعا وان ينقل وهو كونه الشيء



متنازع عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا واعلم ان النقط

والوخدة خارجتان عنها وان حبيبتها غير معلومة لاحتمال

ان يكون كل واحد منها او بعضها مقولا على ما احتقنا قول

عريضا وان الرض ليس حبالها لان عرضتها مفتقرة ^{إلى}

الثاني في امتناع الانتقال عليها اجمع عليه جمهور العقلاء ^{حكموا}

الثالث في قيام العرض بالعرض منفرد بهما ^{المتكبرين}

بان تشخص افرادها ليس لنفسها ولا للوانزها والا لا يختص

بان المعنى بالقيام حصوله في الجنس متعا لحصوله ^{المتنوع} وذلك

انواعها في اشخاصها ولا لعوارضها ^{لها} في حالتها التوقف حلو

لا يكون الا جوهرا وهو ضعيف اذا القيام هو الاختصاص

على تعيينها فهو لها فلا تنتقل عنها بخلاف الجسم ^{تحتاج} فانه غير متعلق

الناعت فان صفات الله تعالى قائم بذاته ^{تجيزه} مع امتناع

في تشخصه الى الجنس ^{في} تجيزه وهو حاصل باعتبار الجزين

وان سلم فلم لا يجوز ان يكون تجيزه ^{تجيزه} متعا لغير محل اخر

وهو الجوهر واجتمع الحكماء بان السعة والبطوة عرضان قائمان

بالحرية فانها المنعوتة بهما دون الجسم الرابع في بقاؤ^ضه^{على} الا

منع^ض الشيخ وتمك بان البقاء عرض فلا يقوم بالعرض ربا

لوعبى لا يمنع نزول^{الممكن}ه لانه لا يبرور لنفسه لا يستحال^{الممكن} ان يقلب

ممتنع ولا المورث وجودي كظمان ضد فان وجوده مست^ط

بعد

١٤
بعد الضد الاخر ولا عدي كذا شرط فان الجوهر فعود^{الكلام}

اليد ويلزم الدور ولا الفاعل اذ لا بد له من ان يكون

موجودا لا معد ما واجب عن الاول يمنع المقاد متين

وعن الثاني بان عدمه تقصيره ذاته بعد ان منته

والالزام مشترك او موثر متباين عن محله او انتقاء شرط

هو عرض لا يتم وفاعل ولا فاعل ان اثره لا يكون على ما متجددا

الارض

وزعم جمع من الادايل ان الاضافات كالجوارح القرب تعارض

وقد تسكبه النظام في امتناع بقاء الاجسام الخامس

الاهلك

وقال ابو هاشم التاليف يقوم بخوهرين والالما امتناعا عن

في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين اذ لو جاز لجاز حصوله

كالمتجاوزين ولا يقسم بالكثر والالعدم لعدم الثالث فلا يبقى

المحل

الواحد في مكانين ولا يمنع الجواز بان السواد المحوس

الباقين موقوفين واجيب بان احالة على الانكسار الى احتياج

غير المحوسين في ذلك والزم اجتماع علمتين مستقلتين على شخص

الى الارض

التاليف اليها ليست اولى من احالة الى احتياج احدهما

الرفع

والاصاق الفاعل المختار الفصل الثاني في المباحث الكبر الاول

في اقسام الكم اما ينقسم الى اجزاء لا تشترك في احد واحد ^{المنفصل هو}

ويسمى العدد او الى اجزاء تشترك وهو المنفصل فان لم يكن ^{الذات}

فهو الزمان وان كان فهو المقدار فان انقسم في جهة واحدة ^{فهو الخط}

وبدنتهي السطح كما هو نتهى بالنقطة وان انقسم في جهتين ^{السطح فهو}

والمنطق

المنطق وبدينتهي الجسم وان انقسم في الجهات الثلاث ^{التعظيم}

والثخين والخن حثو ما بين السطوح فان اعتبرته نزولا

فعمق وان اعتبرته صعودا فسمك وقد يطلق العمق على ^{البعد}

المقاطع للطول وهو البعد المفروض اولا وقبل الطول ^{الارتفاع}

المقاطع في السطح والاخذ من لاس الانسان الى القدم ^{من}

ومن ظهر ذوات الاربع الى اسفله والعرض وهو الفرض ثانيا

او الاستدلال الاقصر والاخذ من بين الانسان الى بشاره ^{راس} ^{ومن}

الحيوان الى ذنبه والطول والعرض والعمق كميات مأخوذة

مع اضافات الثاني في الكمية بالذات والعرض الكمية بالذات

ما يكون كافي ففقد الكمية بالعرض ما يكون حاله في كماله ^{فانه}

والسكان

وان كان متصلا بالذات فانه متصل بالعرض ايضا لقيامه ^{الحكمة}

المنطقية على الساعات ومنفصل اذا قسم الساعات او محلا ^{له}

كالجسم والمعدود او حالا في محله كما يقال هذا الا بلى ^ص

الكثير او متعلقا به كالقوة المتناهية وعين المتناهية حسب

تناهي اثارها ولا تنهاها عدد اوزانها ^{علمية} ^{في} ^{في}

هذه الكميات قال المتكلمون العدد مركب من ^{أجزاء} حذ

عضوا والسطح ممقا هف قيل لميت هي من الاعراض ^{الساكنة}

التي هي اعتبارات الوجود لها فالخارج كما سبق

فلا يلزم انقسامها واجب بان السطح مثلا ان لم يكن ^{شيئ}

واما المقادير فهي الجسمانية اوجزؤها بناء على ان ^{جسام}

من الاجزاء المفروضة للجسم فلا يكون حالاً ^{فقد}

مركبة عن اجزاء لا تتجزى ولميت هي امرنا يد اعلمها

فاما ان يوجد بتمامه في واحد فقط فيكون ^{ذا فقد}

والا لا انقسمت بانقسام الجسم الذي هو محلها ^{الخط} فينقسم

لا غير او في كل واحد فيقوم الواحد بالكثير ولا بتمامه

فيلزم القسمة احتج الحكماء بان الجسم الواحد فلا يتوارث عليه

الدابع في الزمان من الناس من انكر وجوده لانه لو كان

المقادير المختلفة مع بقاء الجسمة المعينة بحالها

فان الذات اجتمع الحاضر والماضي فيكون اليوم حاداً

وبان الخطوط والطوع من صفات الجسم التعليمي المتخلل

يوم الطوفان ولو لم يكن لزم تقدم بعض اجزائه

تارة والمتكاتف اخرى فلا يكون جوهر واجب عن الاول

على بعض تقدم ما لا يتحقق الا مع الزمان وتيسلوا^{جب}

بأن المتغير هو الشكل واما اجزاء الجسم وعن الثاني^{المقدم}

بأن تقدم الماضي بذاته لا بزمان آخر والمبتدون^{تمسكوا}

الاولا اذا فرضنا حركة في مسافة معينة بقدر ^{من السرعة}

بطور معين وبين اخذ الثانية وتركها امكان اقل ^{ذلك} من

واخرى مثلهما ان ابتدا قامعا وتركنا معا قطعنا المسافة ^{معا}

بتلك السرعة المعينة وهو جزء من الامكان الاول فيكون

وان تاخرت الثانية في الابتداء ووافقتها في الوقوف

للزيادة والقصان ولا شيء من العدم كذلك الثاني

قطعت اقل من ان وافقتها اخذ او تركا وكانت البطء

كون الارب قبل الابن ضروري فتلك القبيلة ^{وحده الا} لميت

فبين اخذ الاولى وتركها امكان قطع مسافة معينة ^{منها} اقل

ولا عدم الابن لتعلقهما مع الغفلة عنها والامر اعد منها

لانها نقض الالقية في اذا اراد بتوحي واجيب بان

هذه الامكانات امور اعتبارية عقلية لا وجود لها في ^{الحال}

وكذا القلية ثم اختلفوا فقيل انه جوهر مجرد لا يقبل العد

والا لكان عدمه بعد وجوده بعد تدا لا تحقق الاعم ^{الزمان}

فيلزم وجوده حال عدمه وهو محال وورد بان المحال ^{لزم}

من فرض عدمه بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا وقيل

هو الفلك الاعظم لان مخطط جميع الاجسام وخلقه ظاهر

وقيل حركته لان غير قارات ومنع الحركة اما سرعته

او طبيعته والزمان ليس كذلك وقيل مقداره ^{قوله}

ارسطو وقتا بعيدا واحتجوا بان الدليل على انه يقبل المساو

والمتفاوتة ولمكان كذلك فهو كزمان كذا ولا يكون منفصلا

والا لا ينقسم الى ما لا ينقسم فهو متصل غير قابل للانجزاء

لا تجتمع وله مادة لا تكون المسارة ولا المتحركة ولا متبنا

من هيئات القارة فتكون هيئة غير قارة وهي الحركة تلك الحركة

تكون مستديرة لان المستقيمة تنقطع والزمان لا ينقطع

اسم

اسم الحركة لان الزمان ينقسم سائر الحركات وهو الحركة

اليوميند واعلم ان مدار هذه الحجة على ان قبول المساو

يفتضي الكمية وذلك انما ثبت لو ثبت ان قبولها لذاته

وان الجوهر الفريد متنع الوجود لذاته وان كونه متصلا

غير قابل للذات يستلزم ان يكون له محل اما العرصية او

لحدوثه الحوج الى المادة الخامسة في المكان المكان

امر موجود لان بدله العقل تشهد بان المتحرك ^{ينتقل}

من مكان الى اخر والانتقال من العدم الى العدم محال

خارج عن الممكن لان الجزء ينتقل بانتقال ^{المكان} الخلق

وهو السطح الباطن للحواري المماس لظاهر الحوي ^{سطح} عند

والبعد

والبعد المجرى الموجود الذي ينقذ فيه الجسم عند شئ

والمفروض عند المستطمين دليل الايمان المكان ^{السطح} هو

او الخلاء والثاني باطل لوجه الاول انه لا يكون ^{مسا} عند

والا لما قبل الزيادة والنقصان ولا وجود بالوجه الاول

انه لو حصل جسم في بعد محدد لزم تداخل البعدين واتحادها

وتجوز ذلك وهو محال الثاني ان تجوز ذلك لا يكون لنفسه لا

للعواضد والا لكان كل بعد كذلك ولا العواضد والا لكان

المفتقر لذاته الى المحل متغنيا عنه لعارض وهو محال الثاني

البعد ان كان ما يتحرك كان له حين كان هناك البعد متدا

الى غيرهما يزدان سلم كان لها من حيث انها باسرها قابلة

مكان

للحركة مكان وذلك لا يكون بعدا وان لم يكن فالما نفع عنها

ان كان هو الذات او ما يلائمها لم يتحرك الاجسام لما

من الابعاد وان كان ما عرض لها فطبيعتها من حيث هي

للحركة ويعود الالتزام الثاني انه لو كان خلافا فزمان

الحركة في زمان خلافا مثلا لو كان صاعدا وفي فسخ ملاءمة

وفي ملاء اخر قوامه عشر قوام الاول ساعة نرمان ذي المعاني

الداخل والاتحاد وان ذات البعد من حيث هي لا تقضي

كزمان عدم المعارق هف الثالث لو كان خلاء سوا

الغنى ولا الحاجة ولا قبل الحركة محدد او ذلك لا يوجب امتناع

عدما او بعدا متباها لم يكن حصولا لحد في بعض جوانبه الى

حركة ماديا وعن الثاني بان الحركة لذاتها تقضي ما

فلا يمكن فيه ولا يميل اليه واجب عن الاول بان الزيادة

والالكاف الحركة في الخلاء لا في زمان كيف وكل نقله هي

والفضان باعتبار الغرض وعدم الاحساس بهما معالا

على مسافة متضمنة ومتجنية بانقسامها الى اجزاء بعضها قبل

التميز

وبعضها بعد وهو ساعة بحسب هذا الفرض فيكون زمان الملاء

الرقبي ساعة وعشر تسع ساعات وعن الثالث بان الحلاء

بعض
بعد مشابه ما ولمقدار العالم وحصول بعض الاجسام في

الجانب لما بينها من الملاءمة والمنافرة وانقضاء القرب

الاجسام
والعدل وهو فرض بان القول بالطح باطل والانسلاخ

إلى

إلى غير هاتئذ لأن كل جسم فله حيز لا محالة ولما كان الحيز عند ٧٦

جريان الماء عليه ساكناً لا يقال سيكون بقاؤه نسبة مع الساكنات

لأن بقاؤه النسب معلل بكونه وللزم ان يزاد المكان ونقصه

والممكن بحاله كما اذا تكعب شمع مدورة وبالعكس والدليل

على امكان الحلاء انه لو رفع صفحة ملاء عن مثلها ^{نقطة}

لخلا الوسط اول زمان الارتفاع ولو لم يكن خلا للزم

من حركة بقية تدافع حلة العالم لا يقال يتخلل ما وراءها

ويختلف قد امها لان نزول المقدار هو حصول آخر مخرج على

وجود الهيولى وعرضة المقدار وكلها ممنوع الفصل الثاني

في الكيف الاستقراء ^{اقسام} دل على انحصار هذه المقولة في

الربعة

اربعة الكيفيات المحسوسة والفضائية والمختصة ^{لكما} بال

والاستعدادات اما القسم الاول ففيه مباحث

الاولى في اقسامها الكيفيات المحسوسة كانت ^{الربعة}

سميت انفعاليات والا فانفعالات لانفعالات الحس

اولا ولاها تابعة للمزاج اما بالنقص كحلاوة العسل

وحمة الدم او بالنوع الحار من النار وبرودة الماء وهي

تنقسم بانقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات

وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ^{تسمى}

كيفية اول التكيف الباطن منها اول الخفة والنقل

والصلابة واللين والملاسة ^{الاولى} والى البصر وهي

والاصنواع

والاصنواع والى السموعات وهي الاصوات والحروف

والى المذوقات وهي الطعم ^{الدماغ} والى المشومات ^{هي}

الثاني في تحقيق الملموسات الحار والبرودة من

المحسوسات واسيها والحرارة تختص بتفريق ^{المختلفات}

وجمع المتماثلات من حيث انها تصعد الالطف ^{تنقسم}

الي ما يشاكله يقتضي طبعه الا اذا كان الالتحام شديدا

فتفقد سبيلنا ودوراننا الكان اللطيف والكثيف

قريبين قليلا من الاعتدال لما بينهما من التلازم ^{ذو} ^{النفا}

كما في الذهب وتبيننا الكان الكثيف غماليا في الغائنة

كالحديد وتضعيد ابا الكلية ان فوقه والصف الكثر

والاشبه

والاشبه ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية

وكذا الحرارة الفايضة عن الكواكب وقيل وهي حرارة ^{الجزء}

الناري المنكسر وقد تحدث الحرارة بالحركة ودليله

التجربة لا يقال لو كانت الحركة مسخنة لتسخن العنصر ^{حر}

التلاثة فصارت نيرانا بسبب حركات الافلاك ^ك ^{الاعلا} لان

لا يقبل الشحنة فلا يشحن ولا يسخن ما يجاورها

واما البرودة فقل هي عدم الحرارة ومنع بان المحوس

ليس عدم الحرارة ولا الجسم والا كان الاحساس بالجسم

احساسا بالبرودة واما الرطوبة فقال الامام هي البلية

المقتضية لسهولة الالتصاق والانفصال الا يقال فيكون العمل

الطبي

الحكماء
ارطب من الماء اذ هو الصق منذ لا نه ينفصل بعينه قال

هي كيفية توجب سهولة قبول الشكل وتركه وهي غير السلا

فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة

في الحقيقة متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى

لوجود ذلك في الزايب كان سبب الا واليوسه تقا بلها

والصلابة هي عبارة عن مانعة الغامض واللين عدوها وقيل^{ها}

كفيتين لفتضياها والملاسة والخشونة استواء وضع^{الارض}

الحجم والاستواء منهما من مقولة الوضع الا اذا فسرها

بكيفيتين تابعتين للوضع الثالث في تحقيق البصائر

اما الالوان فاظهر المحسوسات هيئة وهيئة وقد قيل

البياض

البياض يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام النفاذة المنضعة

كما في الثلج والبلور المسحوق وموضع شق الزجاج والورق

من كثافة الجسم وعدم غمر الضوء فيه واجيب بان ذلك

قد يكون سبب حدوتها والبياض يحس فيما لا يعقل^{فيه}

ذلك كالبيض المسلوق ولين العذراء فانهما بعد الطبخ

والاعتقاد بصير ان العقل والكف هو دليل قلة الهوائية

والمشهور ان اصل الالوان هو السواد والبياض والباقي

يتركب منهما وقيل الحمر والخضرة والصفرة ونزع ^{الشيء} عن

ابو علي ان وجود الالوان مشروط بالصنوع لا بالاحسن

بها في الظلمة وذلك اما لعدمها او لمعاودة الظلمة ^{في} والباقي

باطل

٢٠٢ لا يجوز
باطل لان العدم لا يعوق تعيين الاول والاعتراض عليه

ان يكون الصنوع شرط البصارها فلا يرى عند عدمه

فزع الوان قد تكون شديدة اذا كانت ^{ضعيفة} صافية و

اذا اختلط بها اجزاء صغائر تضاهيها اختلاطا لا ^{مع} يميز

والاصنوع فقل انها اجسام شفاقة تفصل عن المعنى ^{بها} لا

متحركة بدليل اخذها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحركة

محوسنة لم يكن الضوء محوسنا وقيل هو اللون ومنعها

جسم واجب يمنع الصغرى ودليلها وعوضها بالهالكات

قد يحس به بدون اللون كالبلور اذا كان في الظلمة ثم

اجساما يتحرك بمقتضى طباعها المتحركة الى جهة واحدة

ان منها ما هو اول وهو الحاصل من مقابلة المضي لذاته

وايضا لو كانت اجساما وكانت محوسنة من طرف ما تحتملها

وليس شيئا من ان قوى ومتعاعا ان ضعف وما هو ان

فكان الاكثر ضوءا اكثر ستر او الواقع خلافا وان لم يكن

وهو الحاصل من مقابلة المضي بالعين وهو الهواء كالحاصل

على وجه الارض وقت الاسفار وعقب الغروب ومن

مقابلة القمر يسمى نورا وظلا ان حصل من مقابلة الهواء

المتكثف به وانا لا يحسن به كما يحسن بالجدار المضئ

لضعف لونه والذي يتر فرق على الاجسام يسمى

لما نانا كان ذاتا يسمى شعاع الشمس والابر نفا

ك

كاللثة والظلمة عدم النور عما من شانه وقيل هي كيفية تمنع الا^{نصا}

ومنع بانه لو كان كذلك لوجب ان لا يرى الجالس في الظلمة^{نارا}

توقد بقرينه وما حولها ولقال ان يقول المانع ظلمة محبضة

بالرئي لا بالرئي الرابع في تحقيق السموات الحروف

كيفية تعرض الاصوات فيتميز بعضها عن بعض في النقل^{لخفة}

وهي تنقسم الى مصوقة وهي حروف المد واللين والى معجمة

وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محبوس في الخارج والاما علمت

وهي ما عداها والمشتهور ان السبب الاكثر للصوت تموج الهواء

جهته والصداء صوت يحصل من انصراف هواء متوج عن جبل او ^{جسم}

نقرع او قلع عفيف وان الاحساس به يتوقف على وصول الهواء

المس والخامس في تحقيق الطعوم الحام ما ان يكون لطيفا او ^{كثيفا}

الى الصماخ لانه ميل هبوب الريح وتختلف عن مشاهدة السبب

او معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة او البرودة او المعتدلين

كما في ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف اثنية على صماخ انسان

يفعل الحار في الكيف مارة وفي اللطيف حرارة وفي المعتدل ^{ملوحة}

وتكلم

والبرودة في الكيف عفوصة وفي اللطيف حموضة وفي المعدل

في الكيف حلاوة وفي اللطيف دسومة وفي المعدل نقاهة

وقد يطلق النقص على ما لا يطعم له أو لا يحس بطعمه كالخاص غائبا

لا يتخلل منه ما يحالط اللسان فيحسن به وقد يجمع طعمان ^{كالمرارة}

والقبض في القبض يسمى البساعة والمرارة والملوحة في السجة

تسمى الدعوة

تسمى الدعوة السادس في المسمومات الروائح الموافقة للمزاج ^ج

تسمى طيبة والمخالفة منقصة وقد يقال راحة حلوة ^{مضنة} وخامسة

باعتبار ما يقارن بها وليس لأنواعها أسماء خاصة وسبب ^{الاحساس}

ها وهو الهواء المتكيف بها إلى الحسوم وتدل المختلط ^{لطف} بحرارة

مختللا عن ذي الراجحة وأما القسم الثاني أعني الكيفيات ^{النفسية}

في الحيوة والضميمة والمرض والادراك وما يتوقف عليه الانواع

كالقدرة والارادة مما كانت منها ^{اسم} سميت ملكة وما ليس

كذلك سميت حالاً وبها في مباحث الاولى في الحيوة وهي قوة تنبع

الاعتدال النوعي ^{في} فيض منها سائر القوى واستند الحكم على

مغايرتها لقوى الحس والحكمة والتغذ ^ي تر بان العصور المفلوج ^{في} محي

ليس

وليس بحاس والعضو الذي لا يحيى وليس بمعتد والنبات بعلمه

وضع بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة ^{عنه} لحيوان ^{منه} ان ^{منه} منعه

عائق لا يقال القوة ما يورث بالفعل لا نزل لو سلم لزم ان لا يطلق

لفظ القوة عليه لاعداده وبان غاذية النبات تخالف غاذية

الحيوان بالذات وقد شرطها الحكماء والمعتزلة بالبينة ^{بالحقا} وضع

ان قامت بالمجموع واتخذت كان الواحد حالاً في محال وهو محال

وان تعددت كان كل واحد مشروطاً بالآخر وفيه نظر والموت

عدم الحياة عما من شأنه وقيل كيفية تضاد الحياة لقوله تعالى

خلق الموت ولتعدم لا يخلق ومنع بان المعنى بالخلق القدر

الثاني في الادراكات وهي اما ان تكون ظاهرة كالاحاس

بالشع

بالمشاعر المحس واما ان تكون باطنة وهي تنقسم الى

الى تصورات وتصديقات فالصدق اما ان يكون ^{جائزاً}

اولاً الا واما ان يكون لموجب اولاً والثاني التقليد

والاول اما ان يقبل متعلقة القبيض بوجده وهو ^{عنفاد}

اولاً وهو العلم والثاني ان كان متساوي الطرفين فهو شك

وان لم يكن فالواجب ظن والمرجوح وهم والصورة هو وجود

صورة المعلوم في العالم والذي يدل على وجود هذه الصورة

في العقل اننا نصور المعدوم ونميزه عن غيره تميزا لا يتحقق

الامع البشوت وليس هو في الخارج فهو في الذهن ^{عارض}

عليه بان يوجب كون الذهن حارا باردا مستقيما مستديرا ^{نوا}

معانيد تصورها والحق ان فهم ان قصدوا بالصورة ما

يشبه التخييل في المراه فيحتمل وان ارادوا ما يشترك ^{رعي}

في تمام المهية فباطل لانها عرض والمقصود قد يكون ^{جوها}

والشي قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم اجتماع

المثلين لا يقال العاقل والمغفور واحد لان العاقل هو الذي ^ي

حضر عنده مهبة مجردة وهي اعم من الذي حضر عنده ما يغا^ر

يغارها الخارجة في انها محسوسة ومما فعد ومنفعة الحلول

لان حضور الشيء عند نفسه محال وتلك تعلق خاص بين العالم^{والمعلوم}

في مادة ما هي اصغر منها ومنذ فعد محدوث ما هو^ي فهو

تسعد د تسعد المعلومات ويشكل بتفعل الشيء نفسه وتلك

الثاني الصورة العقلية كلية لا على معنى انها كلية في نفسها

توجب العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم فعلى هذا^{تعد}

فانها صورة جزئية في نفوس بل لان المعلوم بها كلي اولا

تسعد د المعلومات فوعان على القول بالصورة^{الصورة} الاولى

نسبتها الى كل واحد من اراد ذلك النوع على سواء والعلم^{اجمالي}

العقلية

يتعلق بامور متعدده باعتبار شامل لها وتفصيلي يتعلق

باعتبار كل واحد منها ونعلي وهو ما تصورت فعلا ففعلته ^{نفعالي} ورا

كما اننا شاهدت شيئا فتعلقته مسئلة للنفس اربع مرات

الاولى استعداد العقل ويسي العقل الهولاني والثانية

ان تحصل البداهيات باستعمال الحواس والخبرات ^{العقل} وهي

بالملكة

بالملكة التي هي مناط التكليف والثالثة ان تحصل النظريات

بحيث يتمكن من استحضارها ويسي العقل بالفعل والرابعة

ان تستحضرها وتنفذ اليها ويسي العقل المستفاد الثالث

في القدرة والارادة القدرة صفة قوت وفق الارادة

هي ميل بعقب اعتقاد النفع كان الكراهة نفرة تعقب اعتقاد ^{الضر}ها

وقيل القدرة مبدء الانعالم المختلفة فالقوة الحيوانية قدرة

وفاقا والفلكية عند من يجعلها مناعة على الاله والبناء^{تية}

على الثاني والقوة العنصرية خارجة عنهما وهي غير الخارج^{الان}

من جنس الحرارة والبرودة وتأثيره من جنس تأثيرها والقوة

ليست كذلك والقوة مبدء او المفعول مطلقا وقد يقال لا مكان^{جاء} الشيء

والخلق

والخلق ملكة يصدر بها عن النفس انفعال سهولة من غير

سبق رويته والفرق بينه وبين القدرة ان فسيلا القدرة

الى الضدين على السواء ومن منع ذلك اراد بها القوة المستحقة

لترايط التأثير ولهذا من القدرة مع الفعل والمحبة

ترادف الإرادة فمحبة الله للعباد ارادة كرامتهم ومحبة العباد^{له}

ارادة طاعته والرضا ترك الاعتراض والغرام ختم الارادة

فاللذة كلاهما واحد هما وما قبل من ان اللذة هي سماع ^{الامر}

بعدم التردد الرابع اللذة والالام بد هيا الصور وتوهم

خطا لان الانسان قد يلد بالنظر الى الوجه الحسن ^{الوقوف}

اللذة ادراك الملايم والالم ادراك المنافر فيه نظر لانا

على سئلة والعثور على ما لا حاجة للاختوار سابق ^{من}

نجد من انفسنا حالة محضه ونعلم ان ادراك ملائما ^{نعم}

في الصحة والمرض الصحة هي حالة او ملكة قصد ^{الاتصال}

ان تلك الحالة هي نفس الادراك او غيره وتقدر المغايرة

عن موضوعها سلمته والمرض بخلافه فلا واسطه واما الفرح

والحزن والحقد وامثال ذلك فغنية عن البيان واما القسم ^{الثاني}

وهي الكيفيات المختصة بالكلمات فهي اما ان تكون عارضة

للكلمات وحدها اما للمضلات كالاستقامة ^{ستداه} والا

والا حياء والنظر واما المنفصلات كالزوجة والارلية

والتركيب واما ان تكون مركبة عنها وعن غيرها كالحلقة ^{المركبة}

والفعل

عن النظر واللون واما القسم الرابع وهو الكيفيات ^{ادته} ^{استعد}

فهي النكاح استعد اذا خول الاقوال كالصلابة تسمى قوة

وان كانت استعد اذا خول القول يسمى ضعفا ^{الربع} والاقوة الفصل

في الاعراض النفسية وفيه مباحث ^{ها} الاولى هلستها ^{انك}

عصير الحكيم ^{لها} الا الا من نقالولو وجدت لوحد ^{لها}

في محالها وتسلل واحتج الحكماء بانها تكون محققة ولا فوض

في مكانين حركة فصوله او واحد ونه لا حركة ولا سكون ^{تال}

ولا اعتبار في اذن من الخارجيات وليست اعلاما لاهها

الحكماء الحركة كالمياهو بالقوة وبيان ان الحركة امر ممكن ^{الحصول}

تحصل بعد ما لم تكن ولا ذات الجسم لان لا يقاس الى الغير

الجسم فيكون حصولها كاملا ويفارق غيره من حيث ان ^{ليست} حقيقة

ونقص بالفناء والمضي الثاني في الاين ويسمى ^{الممكن}

الا الثاني الى الغير فيكون ذلك الغير متوجها ^{الوجود} اليه

كونا وقالوا حصول الجوهر آين فصاعدا في مكان واحد ^{سكونه}

ليتنا في الثاني اليه فيكون حصوله كاملا تابعا ^{لذلك} وذاك التوجه ما دام

في مكانين

بقي شيء منه بالقوة والالكان وصولا لا توجها فمعين انها كمال

اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وحاصله قريب مما قاله

قد ما وهم وهو انها خرج عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج

وذلك فلا يكون في البر كما تخلص والسكاتف وهما الزيادة

وانتقاص من غير ضم ولا فصل وكما لنمو والذبول وهما الزيادة وانتقاص

يلونان

يلونان بهما وفي الكيف كاسوداد العنب وتسخن الماء ويسعى استعانة

وفي الوضع كحركة الفلك وتسمى حركة دورانية وفي الاسباب كالحركة

من مكان الى مكان اخر وتسمى نقلية ولا يكون في الجوهر

لان حصوله دفعة وتسمى كونيا ولا في سائر المقولات نراها

تابعة لغيرها وضاهها ولا بد لكل حركة من ستة امور ما منه الحركة

وما اليد وما فيه وما له وما به والزمان ^{يحقق} وتنحصر الحركة انما ^{يحقق}

الى المصغر الى التحرر الى السواد الى الفستقية الى الخضرة الى السواد

بوحدة موضوعاتها وزمانها وما هي فيه اذ الواحد قد يتحرك

ولا عبرة بتنوع المحرك والموضع والزمان ان قلنا تنوعه

الى جهتين في زمانين وقد يتقلد ^{اتخذ} ينو في ال واحد ^{اتخذ} وما

لجواز اشتراك الخلفات في اثر او عارض او معروض ^{حد} او

المبدء والمنتهى لا محالة ولا عبرة بوحدة المحرك وتعدد

واحدة لها الجنس باعتبارها هي في كمال النقلة والاستحالة

وتنوعها بتنوع ماضيه وما اليه كالهبوط والصعود وما فيه ^{البعد} ^{خدا}

والفوق تضاده ليس لتضاد المحرك والزمان لما سبق ^{فيه}

الى المصغر

لان الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطرفين بل لتضاد مائمه

من قوة ترجحها وتلك القوة ان كانت مسببة من سبب خارجي

وبما اليد اما بالذات كالسود والبيض او بالعوض كالهو

سميت الحركة قسرية والا فان كان لها شعور بما يصدر

والصعود فان مبداءها ومنتهاها نقطتان متماثلتان

عنها سميت ارادية والا سميت طبيعية وكل منهما من مقتضى ^{بطيئة}

لها تضاد من حيث ان احدهما صادر مبداءه والاخرى ^{مستطوي}

والطوع ليس لتحلل السكيات والا لكانت نسبة للسكيات

وانقسامها بانقسام الزمان وانقسام المسافة والتعدي ^{لها}

التخلل من حركات عدد والفرس تنصف يوم الى حركات نسبة

فضل حركة الفلك الاعظم على مكانة فلكه ^{من} سلكا تدان لئلا

هما نعمة الطبيعية وفي الارادة بما نفعها والمنهورة لانه لا بد

حركة الف الف مرة فينبغي ان لا يحس ^{المعمورة} تحكاته القليلة

وان يتخلل بين كل حركتين مستقيمتين سكون لان الميل

في تلك الساعات وايضا لو جاز ان يرتفع الشمس خروء

الحركة للجسم لا بد وان يكون حاصله الى ان يصل الى

وسكن الظل الجازي في الجزء الثاني والثالث حتى يتم ^{تفاد} الارادة

حد العين وذلك الوصول في آن والحركة عن هذا الحد ^{لا بد}

بل الموجب في الحركة الطبيعية بما نفعه الخروق وفي القصة

وان يكون لميل آخر وحد وثاني ان آخر استحالة اجتماع ^{الميل}

الى الشئ مع الميل عند و يكون بينهما زمان والالزم تنالي الانا^ت

ووجوب الالتماس كما نقول اب الابن وابن الاب لها

ف يكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا و لا يمنع امتناع^{الميلان}

اذا كانت مطلقة او محضلة في طرف كانت الطرف^{الآخر}

وتنالي الانات الثالث في الاضافه بطلق المضان

كذلك اما لو تحصل موضوع احدهما لم يلزم تحصيل^{موضوع}

على الاضافه وهو المضاف الحقيقي وعلى معروضها وعلها جميعا

الاخرى ثم منها ما يتوافق في الطرفين كان التماثل^{وي} والقيا

وهو المشهور ومن خواصها الكانوء في لزوم الوجود

او يختلفا اختلافا محذورا الكون نقصا وضعفا^{ودا} او غير محذ

لكونه نضفا وضعفا او غير محدوده لكونه زائدا وانقصا

والانصاف بها قد يحتاج الى صفة حقيقة في الجانبين ^{القائمين} كما

والمعتوق او في احدهما كالعالم والمعلوم وتدل الاجتهاد ^{لهم} كما

والتمال وهي تعرض سنائر المقولات فالجوه كالأب والكم

كالعظيم والكيف كالأحر والأين كالأعلى والمثل كالأقدام

والله

والمضاف كالأقرب والملا كالأكسى والفعل كالأفطع ^{نفع} وال

كالاستد نفعها والاضافات في شخصيتها ونوعيتها ونسبتها

ونضافها تابعة لمعرضاتها فمع التقدم على الشيء ^{يكون} قد

بالزمان كالتقدم الاب على الابن وبالذات وبالطبع

كالتقدم الجزء على الكل وبالعلية كالتقدم الشمس على ضوءها

وبالمكان كقدم الامام على الماموم وبالشرف كقدم العالم

تعلق التدبير فهو النفس والافهوا العقل وقال المتكلمون كل

على الجاهل وليس في سائر المقولات النسبة مراد ببحث فالحكم

جوهه فهو متخير وكل متخير اما ان يقبل القسمة وهو الجسم

العلام في الاعراض الباب الثالث في الجوهر قال الحكماء

اولا وهو الجوهر الفرع مباحث الباب يختصر في فصلين الفصل

الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهوى او حالا وهو الصورة

الاول في مباحث الاحكام في تعريف الجسم الحد المرضي عند

او مركبا منهما وهو الجسم اولا كذلك وهو المفارقة فان تعلق ^{بالجسم}

جسمه المتأخرين انه الجوهر القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة

تلق

على الزوايا القائمة واعترض عليه بان الجوهر لم يثبت جنسه

من ذلك الثاني في اجرائه ذهب جمهور المتكلمين الى ان

والقابل ان كان عصاره المركب جزء الجوهر وان كان جوهره دخل الجنس

الاجسام البسيطة الطباع مركبة من اجزاء صغيرة متناهية

فيه ويستدعي فصلا آخر وتيسل وهذا علم ان الجوهر لا يكون

لا تنقسم اصلا وقيل فعلا وقيل من اجزاء غير متناهية

حينئذ قال المعتزلة انه الطويل العريض العميق وقال بعض

وذهب الحكماء الى انها متصلة في انفسها كما هي عند الحسن

اصحابنا انه المركب من جزئين فصاعدا ولا شك ان حقيقة الجسم

قابلة للانقسامات لا نهاية لها وقيل قابلة للانقسامات متناهية

الظهر

حجة المتكلمين ان الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة

فيل تقسيم فهو المطلوب والا لكان التقسيم اعلا ما للجسم

ليس بواحد والا لقامت به وحدته وانقسمت بانقسامه

الا ولا واحد انا للتقسيم فعلى هذا لو شق بعوض براس اربعة

وايضا فكل منقسم يتميز بمقاطع اجزائه بخواص مختلفة فكون

سطح البحر اعدام البحر الاول واوجد بحر آخر ونساده لا يخفى

منقسما بالفعل متعديا متعديا تلك الخواص العارضة لها

ثبت ان كل جسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب من اجزاء

وايضا هوية القسمين المتفاضلين بالتقسيم كانت حاصلة

وتلك الاجزاء لا تنقسم والا لكانت ذات اجزاء اخر فكون الجسم

فيكون الجسم مركبا من اجزاء لاهاية لها بالفعل وهو محال الا

كل عدد متناهيا كان او غيره فالواحد موجود فيه بالضرورة

فاذا اخذنا متناهية اجزاء بحيث يكون في كل جهة حجم يحصل

متناه الاجزاء وح يكون نسبة حجمه الى حجم ساير الاجسام

نسبة متناه القدر الى متناه القدر لكن ازدياد الحجم

بازدياد

بازدياد التالف والنظم فلو كان جسم متناه في القدر ^{كما}

من اجزاء غير متناهية لكانت نسبة الاحاد المتناهية

الى الاحاد الغير المتناهية نسبة متناه الى متناه هذا

خلف ولانه لو تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية

لا يمنع قطع المسافة لتوقفه على قطع اجزائها ونقطع كل جزء

مستوفى بقطع ما قبله ليكون قطعه في زمان غير متناه

ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة لا يقال الحركة ليست الا ^{صحي}

وايضاً النقطة موجودة بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة ^{فان}

والمنفصل لانه يوجب ان لا يوجد الحركة اصلاً اخرج الحكم

جوهر كما هو عندنا حصل المطلوب والكائن عرضاً لم ينقسم

على نفي الجوهر الفرد بوجه الاول ان كل متخير فمبينه غير ^{شماله}

محلها والا لا قسمت بانقسامه وايضاً فالحركة الحاضرة

والوجه المضى منه غير المظلم لا يقال ذلك لتغاير وجهيه

غير منقسمة والا لما كان الكل حاضراً فلا ينقسم ما فيه ثبت

لانهما كان جوهرين ثبت المدعى والالزام تغاير عليهما

ان غايته

الثاني انا لو فرضنا خطا من اجزاء شفع فوق احد طرفيه

مثله كان مثله من الظل ظل نصفه فكون له نصف نصف

جزء وتحت الاخرى ونحركا على تساوتنا بالاحالة على

الجزء المتوسط وقد يرهن اقل من على ان كل خط يصح تنصيفه

حينئذ فيلزم الانقسام الثالث كلما قطع السبع بحركة جزء

وهو يقتضي ذلك الخامس اذا فرض خط من تلك الاجزاء على احد طرفيه

اقطع البطي اقل منه واللازم ان يساوي في جزء ويقف

جزء ونحرك الخط الى يمن والجزء الى يسرى ان تنقل الى ما فوق

في آخر وقد بان فساد الرابع الجسم الذي اجزاءه

الثاني انتقل الى حين جزء الاول وان انتقل الى ما فوق الثالث

جزئين حين ما قطع ما تحت جزءا واحدا فنقسم الزمان والحركة

فنقسم الجزء جزءا تاما فقساوي الصغير والعظيم او يقطع تارة

والمسافة السادس الجزء منكلا فان كان كثره فاذا انقسم بالجزء

جزءا او سلكنا اخرى فنسلكنا اجزاء الدخلى مكذاك الفرجان

اخرى وقعت بينهما فوج لا تسع اجزاء مثلها فليكن الانقسام

ذو النعيب التلت ثم قالوا فالجسم متصل في نفسه بقدر انقسام

وان كان غيرها كانت فيه سرورا فنقسم السابح اذا دارت ^{الريجي}

لا هانية لها والقبائل لها ليس الاتصال لا يند بعدم عندها

فهما قطع الطريق العظيم اجزاء فالصغير اما ان يقطع اقل من جزء

والقبائل يبقى مع المقبول فهو شي آخر بقدر الاتصال ^{فقال}

فنقسم

وسبب هبوطي ومادة والافصال صورة واعلم ان دليل القدر ^{فان}

لا يجوز ان يكون الجسم مركبا من اجزاء متخالفة بالهيئة او ^{منخفضة}

يمنع الانقسام العلي ويوجب القسمة الوهمية لا يقال القسمة الو ^{هية}

بشخصات عاقبة عن الانفكاك فكون تلك قابلة للانفصال

متداعية الى جوار القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المفترضة

والانفصال وان سلم انفصال الجسم فلم لا يجوز ان يقال هو وحدة

متماثلة فيصح بين كل اثنين منها ما يصح بين الآخرين فيصح

الجسم والانفصال هو تعدد والقابل لهما الجسم من روع ^{لوا}

بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبالعكس لا يقال

الصورة لا تنفك عن الهبوطي لانها لا تنفك عن التماهي ^{الشيء}

والموجب لهما ليس الجسم العائد ولا شيئا من لوازمها والا

لتساوى الخرج الكل فيها ولا الفاعل ولا استقلت الصورة بالانفعال

^{ابدا} فهو القابل لما فيه من الصفات ولا لها قابلية للقيمة الوهية

^{هذه} وكل ما قبل الوهية قبل الانكسار كونه فله مادة على ما سبق تقرير

المقدّمات ولا هيولى عنها الا لها لو تجردت ذات وضع وانقيمت

في

في جميع المحال كانت جسماء الا كانت نقطة او خطا او سطحاً ولو تجردت

في ذات وضع فاذا الحقها الصورة تصدر ذات وضع مخصوص

بامكان غيره فتخرج الجان بلا سرح ولا لها لو تجردت كما

موجودة بالفعل ومستعدة للصورة والواحد لا يقضى

فعلا فيكون لها ما يقضى هذه الحققة وهو الهيولى فتكون الهيولى

هو على احدى وجهي تفقير اليها في بقائها وتجزئها والصورة

اخرى
تحتاج الى المادة في تعينها وشكلها والمادة ايضا لا تخلو عن صور

نوعية والاما الخلفة الاجسام في الهيئات والامكنة والكيفيات

والارضاع الطبيعية والشكل والفلك بسهولة واعلم ان

بناء هذه الكلام على نفي الفاعل المتحتم والحق بثبوته مع ذلك

ان يجوز

ان يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قول القسمة الو

قول الانفكاكية وان تقتضي المادة المحركة وضعا معنا

شروط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدا كشيء مع

الغالبية ليست اثر وجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها

وان بطلانهم بما يوجب اختلاف الصور النوعية ثم يزعم

ان ما يخلو من احوال العشرة السابقة واختلاف^{في الورد}

الفلكية سبب لاختلاف الاعراض والهيئات^{افساح} الثالث في

قال الحكماء الاجسام اما باسطا ومركبا والبسطا تكون كرية

لان الطبيعة الواحدة لا تقضي هيئات مختلفة وتنقسم^{الى}

فلكيات وعناصر الاول اخلاصة كواكب والاخر الثاني بالاصا

نحو

نعم الاول الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط^{الاجسام}

ويدل عليه وجه الاول ان الاجسام متناهية لا مستدركة

فكون جسم هوها^{مفصل} الثاني للجهة متعلق^{بالاشارة}

المتحرك بالوصول اليه فكون موجوده غير محدده وليست بجسم

لاها غير منقسمه والا فالواصل الى انصها ان وقف فالجهة

هو الأبعد نهى جمانية والمحدد لها جسم واحد الذي لو تعدد

ولم يخط البعض البعض لتحدد القرب بها دون البعد ^{وان}

احاطوا بالمحاط حثوا اذا المحيط بعدد القرب بمحيطه والبعد ^{بمرئية}

وهو بسيط والاقص الاخلا عليه وهو الحركة المنقيمة ^{جهة}

الى الجهة لا يركون كقيا الثالث الارصاد شاهدة على ^{الكواكب}

والافندر

الا فلاك تتحرك بالحركة اليومية وبحركات اخرى متغايرة فلا بد ^{١١٢}

من جسم محيط بها وحركتها اليومية وهذا يدل على ^{نكاح}

ناسع واما الثمان الباقية فمدل عليها اختلاف حركات ^{كب}

وامتناع حركتها بالذات لاستحالة الخرف على الافلاك ^ل

ان يقول ان سلم استحالة الخرف فلم لا يحزن ان يكون لكل كوكب ^{كب}

نطاق يحرك نفسه او يعتمد الكوكب عليه ^{بأمرها} فرعان الاولها

متفاوتة اذ لو كانت ملونة لمحت الابصار عن رؤيتها ^{ورأها}

الحارة والباردة والالاسوى الحار والبرد على عالم العناصر ^{فها} مجاوا

والخفيفة ولا ثقيلة والالكان في طباعها اصل من ^{رطبة} تنعيم

ولا يابسة لان سهولة التعلق والاتصاق وعرضها لانهم ^{الكل} الالكان

المتفهمة

المتفهمة ولا قابلية للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط ^{١١٢}

لزم ان يكون فوقه خلا هو محال ومقعر مثل محدبة

فستحيل عليها استحالة على محدبه واذا لم يتغير مقعر

امتنع ذلك في محدب الحاطبه والالبرم التداخل او ^{نوع}

الخلا بينهما وكذا في مقعر لانه كالمحدب تمام الحقيقة ^{اخلا} رتبة

لان امتناع ازدياد الحدب لعدم الحيز الذي هو شرطه

ولا يلزم من ذلك اشتراك الفعل في ذلك الثاني

في انها متحركة لان الاجزاء المفترضة فيها متماثلة فيصح لكل واحد

منها من الوضع والموضع ما حصل للاخر ولا ياتي ذلك الا بالمكانة

المستديرة فتصح الحركة عليهما وكل ما صحته الحركة المستديرة

نفسه

١١٥
نفسه مبداً ميسر مستندين وكل ما فيه ذلك كان متحركاً بالاسناد

لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر وايضا لو تقي

على وضع معين وفي حيز معين من اجزاء حيز الكل مع جواربه

لزم الترجيح بلا مرجح وهما منقوضان بالانحصار وما

فهي اجسام بسيطة مركبة في الافلاك فضيئة الا القليلة

يستفيد الضوء من الشمس ويشهد له تفاوت نور^ه حسب

قربه من الشمس وبعده لا يقال فلعل كره^{وجملها} بضئى أحد

ويظلم الآخر ويتحرك على مركزها حركة تساوى حركة الفلك

اذ الخوف يكن به واما العناصر فخفيف مطلق^{النار} وهو

حار يابس ناس لمفعر فلك القمر وخفيف مضاف وهو الهوى

حار

حار رطب ناس لمفعر النار ونقى مطلق وهو الارض^{يا}

يابس ومحل الوسط بحيث ينطبق من كره على مركز^{العالم}

ونقى مضاف وهو الماء بارد وكان من حقه لا يحيط

بالارض الا انه لما حصل في بعض جوانبها تلالا وروها

بسبب الاوضاع والاتصالات الفلكية سال الماء^{الطبع} بال

الى الاغوار واكتفت المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله

بالنفخ القوي واما المركبات فانها تخلق من امزاج هذه

ورحة ليكون منشاء للنبات ومكنة للحيوانات فمراها

بامزجة مختلفة معدة لخلق متخالفة وهي المعادن والنبات

باسرها طائفة وفائدة لان مياه بعض العيون تتجمد

والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من

حجر والحجر يجعله اصحاب الحيل ماء والهواء المدايق

البسيط بان يتصغر اجزائه فيختلط بحيث تكسر سورة

لانا المبرد يصير قطرا والماء المغلي والبقلة هواء والهواء

منها سورة كيفية الاخر فتحدث كيفية متوسطة الرابع

بالنفخ

في حدوثها الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها المعينة ^{الاولى} سواها

ثم حصل الارض منها بالتكثيف والنار والهواء ^{اللطيف} اللطيف

والعناصر موادها وصورها الجمية بنوعها وصور النوعية

والماء من دخان النار وقيل كان ارضا فحصل الباق

بجنسها وقال من قبله الكل قد عذب بذواتها محدثة بصورها

منها باللطيف وقيل كان هواء وقيل نار وتكونت ^{العوالم}

وصفاتها واختلفوا في تلك الذوات فبعضهم كان الاصل جوهرا

بالتكثيف والماء من الدخان وقيل كان اجزاء صغارا

فقط البارئ تعالى اليها بنظر الهيبة فذا ابت وصارت ^{ماء}

من كل جنس منفردة متحركة فبعضها اجتمع منها اجزاء متماثلة

والثابت انصلت وصارت جماعا وقيل كان نفسا وهوي

ساكنة او الحركة تقتضي الموقوفة بالغير الناقصة للانزلة

فتعقبت عليها وتعلقت بها وصارت تعلقا بسيما الحدوث ^{جاء}

والساكن في الانزلة لا يتحرك ابدا الا ان يكونه ان كان

العالم موقولا كان وحدات فصارت ذوات اوضاع

لذاته امتنع انفكاكه وان كان لغيره فذلك الغير لا ^ي

وتكونت نقاط ثم اتلفت فصارت اجساما وتوقف ^{لنفس}

وان يكون موجبا والامر يكن فعله قد بما واجبا او مستهيا

في كل لنا وجه الاوله انه لو كانت الاجسام في الانزلة ^{لكانت}

اليد دفعا للتسلسل والدور وحينئذ يلزم دوامه ^م

فلا ينزل ابد افعال اجسام لو كانت في الانزال لم تنحرك ابد

واللازم باطل فالمنزوم مثله قبل الوامتنع وجوده انزال

لا ممتنع مطلقا لا استحالة انقلاب الممتنع لذاته فقلنا

قلنا الممتنع انزال ليس الممتنع لذاته كالحادث اليومي قبل

المحدد لا مكان له فلا يكون متحركا ولا ساكنا قلنا ان سلم

فقد

فلا شك انه ذو وضع ومماس لما في جوفه فان بقي الوضع

والمماس المعينان له فساكن والا فمتحرك قبل الانزال

ينا في حركة معينة لا حركت الاولة لها قلنا بل الحركة

من حيث هي لما سبق قبله لا يجوز ان يكون السكون

مشروطا بعدم حادث فيزول بعد ونقلنا فينا في حدو

نه

وجود السكون فيتوقف على عدمه ويلزم الدور قبل الله

على إيجاد المعين قديمة وينقطع بوجوده فانفقض ما
ذكرناه

قلنا المنقطع التعلق وهو ليس امرا وجوديا الثاني

الاجسام ممكنة لانها مركبة ومنعددة فلها سبب وذلك

السبب لا يكون موجبا ولا لازما دوام جميع ما يصلح عنه

بوسط

بوسط او بغير وسط بدوام ذاته وهو محال فيكون نحتاجا

وكل ما له سبب مختار فهو محدث لا يقال له لا يجوز

ان يوجد الموجب جبراً متحركاً على سبيل الدوام ويكون

تحركة لهذه الحوادث والتغيرات لان وجود هذه الحوادث

لوتوقف على وجود حركة وتلك على اخرى لزم اجتماع التي

لا نهاية لها المترتبة وضعا وطبعاً وهو محال وان توقف

من الكتاب الثاني واجتنب المخالف بوجوه الاوائلها لو كانت

على عدمها بعد وجودها كان الموجب مع عدم الحركة

محدثة لكان تخصيص احداهما بالوقت المعين بلا ^{مخصص}

علته نامة مستمرة لوجود هذه الحوادث فيلزم من ذلك

وهو محال الثاني ان كل حادث فله مادة فالمادة قديمة

الثالث الاجام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن ^{الحوادث}

دفعاً للتسلسل وهي لا تخلو عن الصورة فالصورة البضا ^{قديمة}

فهو حادث والاوليين والثاني مبرهن في الباب الاول

فالحجم قديم الثالث الزمان قديم والالكان عديمه قبل ^{وجوده}

فبليّة لا يتحقق الا بزمان فيكون قبل وجود الزمان ^{هنا} زمان

خلف وهو مقدّم الحركة القائمة بالحجم فيكون الجسم

واجب عن الاول بان المحض هو الإرادة وعن الثاني

والثالث بان مقدّماتها غير مسلمة ولا مبرهنة واعلم

صحة الفناء عليها مفرعة على حد وثقها والكرامة غير

بحدوثها

يحد وثقها قالوا انها ابدية ^{كأن} اذ لو عدت فعدتها اما ان

باعدام فاعل او طريقان ضد او بزيادة الشرط والكل محال وقد سبق

الكلام فيه تقريراً وجواباً الخامس في تنافي الاجسام ^{باعد}

الموجودة متباينة سواء فرضت في خلاد وملاء خلاداً ^{للمسند}

لئلا لو فرضنا خطأ غير متناه ونظام متناهياً ^{فادامان} موازاً للاول

فلا بد من نقطة يكون اول نقطة السامية ويكون الحظ

كل جسم جسم آخر لا الى نهاية ومنع بان المتميز وهم محض

منقطعا بها والا كان اول السامية مع ما فوقها فيكون

ليس بتأيت الفصل الثاني في المفارقات ^{الاول} وفيه مباحث

غير المتناهي منها هذا خلف احتج بان كل جسم فمما وراءه

في انسامها الجواهر الغائبة اما ان تكون مؤثرة في الاجسام

متميز مشار إليه حالان ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله

او مدبرة اياها او لا مؤثرة ولا مدبرة ^{الغنية} والاول هم العقول

كل ما كان كذلك فهو موجود جسم ارجح ما في ثبت ان ما كان

والملاء الاعلى والثاني ينقسم الى علوية يدبر الاجرام العلوية

وهي النفوس الفلكية والملائكة السماوية وسفلية تدبر^{الخاص}

كالنفوس الناطقة والثالث ينقسم إلى خير بالذات وهم الملائكة^{سنة}

وهي اما ان تكون مدبرة للسموات ونوع الكائنات وهم^{سنة}

الكروبين وشري بالذات وهم الشياطين ومنعد^{للخير}

ملائكة الارض واليهما اشار صاحب الوحي صلى الله عليه وسلم

والشر وهم الجن وظاهر كلام الحكماء ان الجن والشياطين^{الشرية}

وقد جاء في ملك الجبار وملك الجبال وملك الامطار وملك الارض^{في}

المعارفة عن الابدان واكثر المتكلمين لما انكر والجواهر^{الحرة}

واما ان تكون مدبرة للاشخاص الخيرية وتسمى نفوسا^{صنة}

فالاول ملائكة والجن والشياطين اجسام لطيفة فادرة على^{الشكل}

بأشكال مختلفة هذا استنبطته من فوائد الأنبياء والفقه

وجهاً الأول أن الموجد الغريب لا فلاك ليس هو الباري تعالى

من فوائد الحكماء أو احاطة العقل بها من طريق الاستدلال

لأنه واحد والواحد لا يصد عنه المركب والجميع آخر لأنه

اعلمها هي من قبيل المحال كما قال الله تعالى وما يعلم جنود ربك إلا هو

أن احاطة تقدم وجوده على وجودها المقارن لعدم الخلاء

الثاني في العقول قال الحكماء هم أعظم الملائكة وأول المبدعات

فلكو الخلاء ملكاً لذاته وهو محال وإن احاطت به لنزوم كون الخبيث

كما روي عنه عليه أول ما خلق الله العقل وأقوى ما استدلاله

علامة للشراف ولأن الجسم إنما توثق في قابلية وضع بالنسبة إليه فلا توثق

في الهيولى ولا في الصورة اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ^{نفس} والظاهر

من الجواهر لما سبق ولا هيولى ولا صورة والا لتقدم احدهما

قبل الهيولى فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف فعله على الجسم فالموجود

على الاخرى والان الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علته فاعلة ^{فها}

لها جوهر عقلي مجرد يستغني عن الاداة وهو العقل الثاني الصادق

ونفس الصورة مستفاد من الهيولى فلا يصدر الهيولى عنها

عن الله تعالى اول ليس العرض لانه لا يتقدم على الجوهر ^{الصالح}

ولا ما يتوقف فعله على جسم فهو العقل وله وجود من المبدأ ^{الاول}

اولا علته لما عداه من الممكنات ولا حتما لانه لا يكون علته ^{لغيره}

وجوب بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك ^{للعقل} سببا

اخر ونفس وفلك ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه ^{لكن} عقلنا

القدر ما كان وما هو كائن الى الابد والروح هو الخلق الثاني ^{منه}

وفلك اخر ونفس وهلم جرا الى العقل العاشر المسمى ^{بالعقل} بالفعال

ان يكون العرش او ما ينظر به لقوله عليه السلام ما من مخلوق ^{الا}

بالروح في قوله تعالى يوم يقوم الروح والملائكة صفا ^{المؤمنين}

وصورته تحت العرش فرع لما كان العقول ^{مجردة} لم تكن حرة

عالم العناصر المفيض لارواح البشر والقلم يشهد ان يكون ^{الاول} العقل

ولا فائدة وكانت منحصرة انواعها في اشخاصها جامعة ^{لها}

لقوله عليه السلام اول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ^{فقال} اما اكتب

بالقلم لما سبق من مذهبهم ان مقابل هذه الامور لا يكون ^{له} الا

مادة وكانت عاملة لذواتها وجميع الكليات غير مدركة للجزئيات

مدركة اما متخيلة واما عاقلة والاول باطل لان التحليل الصافي

كاسياتي فغيرها الثالث في النفوس الفلكية احتج بان حركة

لا تتبع مركبات باقية على نظام واحد فهي عاملة وكل عاقل محركة

الافلاك غير طبيعية والا كان المطلوب بالطبع مهربا عنه

سند كره فثبت ان مركبات الافلاك جواهر محركة عاقلة وليست

بالطبع ولا قسرية لان القسرية لا يكون على خلاف الطبع ويكون على

هي المبادي القريبة للتحريك فان الحركات الجزئية متباعدة

موافقة القاسم في الجهة والعرض والبطون فهي اذن ارادية فلها

عن ارادة جزئية تابعة لادراكات جزئية لا يكون للجزئيات

بل القوى جمانية فافضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية ^{نفسه} ^{الطاقة}

اما العقل فمن وجه الاول ان العلم بالله تعالى وبسائر الباقية ^{ينقسم}

عن نفوسها على ابد انا وتسمى نفوسا جزئية والسنو ^{انها}

الا فجزء النكان علمه كان الجزء مساويا لكلمة وهو محال وان ^{يكن}

عن الحواس الطاهرة والبصيرة والسنو والغضب اذ المقصود ^{بها}

فالمجموع ان لم يستلزم سرايد افكذ لك وان استلزم ^{الكلام} ^{فيعق}

جلب المنافع ورفع المضار وهما محالان عليها الرابع ^{النفس} ^{في حجة}

اليد ويسل غير منقسم وكل جسم وجماني منقسم ^{ليس} ^{فحل العلوم}

البلطقة وهو مذهب الحكماء ونحوه الاسلام ^{الفكر} ^{العقل}

جما والجمانية ولو نقص بالقطر والوحدة وانقسام الجسم

الى ما يابو يد في الجمية الثاني العاقل قد يدرك السواد والبياض

الحالة في مادة ذلك العنوان كفت في تعقله لزم تعقله دائما

فلو كان جما او جباينا لزم اجتماع السواد والبياض في جسم واحد

وان لم يلف امتنع تعقله دائما لا متناع اجتماع صورته ^{تدين} متناع

وهو محال ومنع بان صورة السواد والبياض العقلين لا تضاد

في مادة واحدة واحدة والثاني باطل فالمقدم مثله وهو ضعيف لان الصورة

بينهما ولو قضى بقصور هذا السواد وهذا البياض الثالث لو كان ^{العاقل}

العقلية عرض فلا تماثل الجوهر ايضا هي حالة في القوة الحالة

جما او حلا فيه لزم تعقله دائما او لا تعقله دائما لان الصورة

في العضو والصورة الخارجة حالة في مادته ولا دليل على امتناع

الحالة

مثل هذا الاجتماع الرابع القوة العاقلة ^{هذه} تقوى على معقولات ^{منها}

١٢١
أما تستحضر معقولات لا هاية لها دنة فهو محال ^{مس}

لاها تدر على ادراك الاعداد والاشكال التي لا هاية لها ولا ^{شئ}

الادراك الكلية ان حلت في جسم لا اختصت بمقدار شكل

من القوى الجسمانية كذلك لما سئل كونه بالحس واعترض ^{عليه}

ووضع تبعاً لمحلها فلا يكون صوراً مجردة كلية واعترض عليه

بأن تنافي المعقولات ان عنيتم به ان العاقلة لا تستهي ^{معقولة} الى

بأن كلية الصورة انطباقها على كل واحد من الأشخاص اذا

الا وهي تقوى على تفعل معقولات اخرى فالقوة الخيالية كذلك ^{عنيتم}

اخذت مهيتها مجردة على لواحقها الخارجية ونحوها

قَالَ أَنشَأَهُ خَلْقًا آخَرَ وَخَتَّى بِهِ الدُّوْحَ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الدُّوْحَ

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ تَدُلُّ عَلَى الْغَايَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَدَنِ

غَيْرِ الْبَدَنِ الْخَامِسَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا حُلِيَ الْمَيِّتُ عَلَى نَفْسِهِ

لَا عَلَى تَحْرِيْدِهَا وَخَلْفَ الْمُنْكَرُونَ لَهَا فَعَلًا إِنَّ الرَّوْندِيَّ

مَرَّوْحَهُ فَوْقَ النَّفْسِ وَيَقُولُ يَا أَهْلِي وَيَا وَلَدِي لَا تَلْعَبَنَّ بِلَحْمِ الدُّنْيَا

جَزْءٌ لَا يَخْرُجُ فِي الْقَلْبِ وَقَالَ النَّظَّامُ أَهْلُ أَجْسَامٍ لَطِيفَةٌ سَائِرُ

كَأَلْعَبْتِ فِي جَمْعِ الْمَالِ مِنْ حُلِهِ وَمِنْ غَيْرِ حُلِهِ ثُمَّ تَرَكْنِي لِقَرِي

فِي الْيَدَيْنِ وَقِيلَ قُوَّةٌ فِي الدِّمَاغِ وَقِيلَ فِي الْقَلْبِ وَقِيلَ لَكَ قُوَّةٌ

وَالسَّبْعَةُ عَلَى مَا حَذَرَ وَأَمَثَلَ مَا حَلَّى فَا لَمْ تَرْفُفْ غَيْرَ الْمَتَرَفِّ

أَحَدُهَا فِي الدِّمَاغِ وَهِيَ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ الْحَكِيمَةُ وَالْأُخْرَى فِي الْقَلْبِ

وهي النفس الغضبية وتسمى حيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس

بالفي عام ومن بعد الاخرين قوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر

البنائية والتهوانية وقيل الاطلا وقيل المزاج الخامس في

ارسطا طاليس من قبله وشرط حد وثا جدد وثا البدن ^{اجتج}

حد وثا النفس المليون لما بينوا ما سوى الواحد الواحد ^{لثاني}

ان النفوس متحدة بالنوع والالكات مركبة لاشتراكها في ^{كونها}

فهو محدث اتفقوا على حد وثا الا ان قوما جوه واحد وثا قبل

نفا فكانت جيمالا ان كل مركب جسم فلو وجدت قبل البدن

حدث البدن لما روي في الاخبار ان الله تعالى خلق الارواح ^{الاحياء} ^{نيل}

لكات واحدة لان تعدد افراد النوع انما يكون بالمادة ومادتها

البدن فلا يتعدد قبله ثم اذا تعطلت ان بقيت واحدة لزومه

وان سلم الاتحاد بالنوع فلم يجوز ان يتعدد قبله هذه الابدان ^{تعدد}

ان يعلم كل واحد ما عليه الاخر وان لم يبق كانت منقصة والمجرد

البدان آخر وعدم تكمل الوتقى في بطلان التماسح مبتنية

لا ينقسم وقبل عليه المفهوم من كونه نفسا كونه مدبرا وهو ^{ضمي}

على حدوث النفس وهي ان البدن انا استكمل فاض عليه نفس

لا يلزم التركيب من الشراكة فيه وان سلم فلا نسلم ان كل مركب

لعموم الفيض ووجود الشرط فلا يقبل بها اذ لا ان كل واحد ^{ذاته} مجرد

كيف والمجردات باسرها متشاركة في الجوهرية متخالفات بالنوع

واحدة لا اثنتين فابنات الحدوث بر دور السادس في كيفية

ان سلم

تعلق النفس بالبدن وتصرفها فيه قال الحكماء النفس غير حالة

106
اجزاء البدن واعماق فشن في كل عضو قوي يبق يدركها نفعا

ولا محاورة للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمفتون

بأن الحكيم العليم وهي بأسرها تنقسم الى مدركة ومحركة والمدركة

وسبب تعلقها توقف كالاتها ولذا انها الحسنة ^{عليه} والعقلية

الى ظاهرة وباطنة اما الظاهرة فهي الشاعرا المحسن الاول البصر

وهي تعلق اولها بالروح المنبعث عن القلب المتكون من الطيف

وادراكه بانعكاس صورة من المرئي الى الحدثة وانطباعها

الاغذية فيفيض من النفس الناطقة عليه قوة تسمى بساكنة الى

في جزء منها يكون زاوية مخروط مفار من قاعدته على سطح المرئي

ولذلك يرى القريب اعظم من البعيد وقيل بان اتصال ^{مخاط} استماع

١٣٧
بوصول الهواء المتكف بها اليه وقيل بوصول المخاط ^{من} عنده

يخرج منها الى المرئي ومنع بان يكون كذلك تشوش الابصار

في الرابحة ومنع بان الفلز يسير من المسك لا يتخلل منه

بهبوب الرياح فلا يرى المقابل ويرى غيره الثاني السمع ^{ادراكه} ربي

على الدماغ ما ينتشر الى مواضع يصل اليها من الرابحة الرابع الذر

وصول الهواء المتوج الى الصماخ وهو قوة مستودعة في مغارة

وهو منبث في عصب المفروض على جسم اللسان ادراكه مخالفة

الثالث الشم وهو في زاويتين هما في مقدم الدماغ ^{الذراع} ويدراك

مطبوخة الفم بالمذوق ووصوله الى العصب الخامس اللسان هو

وهو مثبت في جميع جلد البدن وادراكه بالمماس والانتقال

الثاني الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك غير الحفظ ١٢٨

بالملموس واما الباطنة فمخس الاول الحس المشترك وهو قوة

ومحلها مؤخر هذا البطن الثالث الواحدة وهي قوة تدرك المعاني

تدرك صور المحسوسات باسرها فانما تخم على هذا بناء بعض طب

الخاتمة كصد اتم نريد وعلاوة على ذلك ومحلها مقدم البطن ^{الاخير}

الرابعة حلو الحاكم لا محالة يحفظ المحكوم عليه ويدرك

الرابع الحافظة وهي قوة تحفظ ما يدركه الوهم ومحلها

من قوة يدركها جميعا ومحلها مقدم البطن الاول من الاربعة

مؤخر هذا البطن الخامس المنصفة التي تحلل تركيب الصور

والعاني ونسي مفكرة ان استعملها العقل ^{استعملها} ومخللة ان ^{استعملها}

وتصورت النفس به لزم تغاير محل الجناحين وانضمام

الوهم ومحلها الدورة التي في وسط الدماغ والدليل على

النفس وهو محال واما الحركة فيقسم الى اختياري

اختصاص القوى بهذه المواضع اختلال الفعل ^ك على ما والد

وطبيعية والاولى الى باعثة تحت على جلب المنافع

لنبي يات اولاهي هذه والنفس انما تدركها بواسطة تلك القوى

وتسمى القوة الشهوانية او على دفع المضار وتسمى

وانضاع صورها فيها لا انما تصور نامر بما يحتمل ^{تصور} بعين

القوة الغضبية والى فاعلة تسمى حركة تحريك الاعضاء

النفس

تمديد الاعصاب وارجائها وهي المبداء القريبة للحركة

واما القوى الصبيغة فهي اما لحفظ الشخص او لحفظ النوع

والاولى قسمان الاول العادية وهي التي تحيل الغذاء

الى مناسجه المعتدلي تختلف بدلا ما يتحلى الثاني

وهي التي تزيد في اقطار البدن على تناسب طبيعي الى الغا

النور

النور والناسية قسمان الاول مولده لفصل خريف من الغذاء

بعد الهضم ليصير مادة شخص آخر والثاني مصورة

تحيل تلك المادة في الرحم وتفيد لها الصور والقوى

وتخدم القوى الاربع اربع اخر الجاذبة وهي التي

تجذب المحتاج اليه والمهاضمة وهي التي تغير الغذاء

الى ما يصلح ان يكون جزءا من المعتدلي بالفعل ولها اربع اشياء

ربما تفعل فيه الهاضمة والداخلة وهي التي تدفع الفضل

الاولى عند المضغ الثانية في المعدة وهو ان يصير الغذاء

والمنتهي لعضو آخر الى السابع في بقاء النفس والنفس

كالشك الخبيث ويسمى كيلوسا والثالثة في الكبد وهو

لا تغني بموت البدن لما سبق من النصوص ونحوها

ان يصير الكيلوس اخلاطا وهو الدم والصفراء والبول

اخرج الحكماء بان النفس غير مادية وكل ما يقبل العدم

والبلغم والرائحة في الاعضاء الماسكة وهي التي تمك الحذاء

فهو مادية فالنفس لا تقبل العدم وقد سبق الكلام في مقدمة

ربما

تقريرا واعتراضا ثم قالوا لها بعد البدن سعادة وشقاوة

والمسئلة المكونة وكانت جاهلة به معقدة لا باطل

لأنها كانت عالمة بالله تعالى ووجوب وجوده وفضا

الزائفة تاملت بأدراك جهلها واستينافها إلى الحاف

جوده وتقدس ذاته عن النقا يضر وكانت تقيده عن^{الهيبة}

الحقيقية وبأسها عن حصولها خالدة مخلدة ونمت^{العود}

البدنية معرضة عن اللذات الجماعية التذات

إلى الدنيا واكتساب العلم وإن اكتسب من البدن هبنا^ت

بوجدانها نفسها كاملة شريفة منخرطة في سلك المحرمان

ذميمة وأخلا فاردية عذبت بميلاتها إليها وتعد^{لها}

لها مدة بحسب رسوخها ودوامها فيها حتى تنزل جعلنا الله

من العبداء الابرار ونعنا في زمرة الاخيار بمنزلة وجوده

الكتاب الثاني في الالهيات وفي ابواب الاولى في

ذات الله تعالى وفي فصوله الاولى في العلم به وفيه ^{حسب}

الاول في ابطال الدور والتسلسل اما الدور فلان صريح ^{الفعل}

جاء

جاءهم على تقدم وجود الموز على وجود انزه فلو انز الشئ

في موزة السابق عليه لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين

وهو محال واما التسلسل فبطل على مطلانه وجهان الاول

انه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فلتفرض ^{الحد} عدلين

من معلول معين والاخرى من المعلوم الذي قبله وتسلطنا

الى غير النهاية فان استغرقت الثانية الاولى بالتطبيق من ^{الطرف}

المتناهي يكون الناقص مثل الزايد وان لم تستغرق بلزم انقطاع ^{عنها}

والاولى من الثانية بمرتبة فكون ايضا متناهيته الثاني مجموع

الممكنات المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنات ^{جا}

الى سبب ذلك السبب ليس نفسه ولا دخلا فيه لانه لا يكون

عنه

عنه نفسه ولا لعل له فلا يكون عنه مستقلة للمجموع فهو ^ح

عنه والخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنات الا بقا للموت

فيه هو الاحاد التي لا نهاية لها لانه ان اراد به ان ^{الموت}

الكل من حيث هو كل فهو نفس المجموع وان اراد به ان

الموت كل واحد لزم اجتماع موتات مستقلة على اثر واحد ^{وهو محال}

وكان المورد خلا وقد اظناه الثاني في البرهان على وجود

واجب الوجود ^{حادث} وبالله عليه وجهان الاول لا شك في وجود

وكل حادث ممكن والا لم يكن معدوماً تاريخاً وموجوداً اخرى

وكل ممكن فله سبب وذلك السبب لا بد وان يكون واجباً او

منتهياً اليه لا استحالة الدور والتسلسل الثاني لا شك في

وجود

موجود فاما كان واجباً فهو المطلوب وان كان ممكناً كان له سبب

واجب ابتداءً او بواسطة ولا يعارض بان لا يكون واجباً

لما زاد وجوده لما امر فيحتاج الى ذاته فيكون له سبب ملاق

او مبين فيلزم تقدم ذاته بوجوده على وجوده او

لما بينا ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار ^{عدم وجوده}

الثالث في معرفة ذاته تعالى مذهب الحكماء ان الطاقة

البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى كما هو لانه غير متصور بالبدن

ولا قابل للتحديد لا تنفاد التركيب فيه ولذلك لما سئل موسى

عليه السلام اجاب بذلك خواصه فنسب الى الجنون لذلك صفاته

امين وقال انكنتم تعقلون والوسم لا يفيد الحقيقة وقاله

المطرون

المشكوكون والزموهم بان حقيقة تعالى هو الوجود المحرر

عندهم وهو معلوم الفصل الثاني في التزهات وقوله

الاول ان حقيقة الامانة غير والافالموجب لما يتنا

عنه ان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح وان كان غيره

فان كان ملاقيا عاد الكلام اليه ولزم التسلسل ان كان متنا

كان الواجب محتاجا في موته الى سبب منفصل فكان قلنا

لا يقال للصفة المهيمنة لذاتها اقتضت الاختصاص ^{الفضل} بها

والعلة لانها معلولة للذات فلا تقتضي تعيين العلة ^{الجنس} بها

والمعلول ولو جاز ذلك لجاز ان يتناهى لوازم الامثال

قد ماو المتكلمين فانه يشاوي سائر الذوات في كونه ^{ذاتا}

اذ لم يمتنع

اذ المعنى به ما يصح ان يعلم ويحجب عنه وهو مشترك وايضا

الوجه الدالة على اشتراك الوجود تدل على اشتراك الذات

تدل على اشتراك الوجود تدل على اشتراك الذات ويخطا الفهم ^{حوا}

الوجود والقدرة النامية والعلم النامية عند الكثيرين

والحالة الخامسة عند ابي هاشم قلنا فاعلم مفهوم الذات

ارعارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يستلزم^{شتر}

ولا في جهة وحيز خلافا للكرامة والمشبهة لنا الله تعالى لو كان

المعرضات وتماثلها في الحقيقة وقال الحكماء ذواته نفس

في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب بمحد

وجوده المشارك لوجودنا وتميز عن وجودنا بتمايزه

كما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدنا هذا خلف او لا ينقسم

وعدم العرض لغيره وقد سبق القول في الثاني في^{الحسنة}

يكون جزءا لا يتجزى وهو محال بالاتفاق وايضا فانه لو كان في^{حين}

والجهة عن ذواته تعالى الله تعالى ليس جسم خلافا للجملة

وجهه لكان منها هذا القدر لما سبق فكان محتاجا في قدره الى

مخصص وهو محال فاحتجوا بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين الاول

ونهادة البدئية لا اختلاف العقلاء فيه وعن الثاني بان الجسم

ان بدئية العقل شاهدة بان كل موجود من الابد وان يكون ^{الحد}

بفرضها حقيقة المحصورة وعن الايات بالهال انما عارض ^{القواطع}

سائر ما في الاخر كما الجوهر والعرض او مبايناً عند في الحقيقة كما ^{السماء}

العقلية التي لا تقبل التاويل فيفوض علمها الى الله تعالى كما هو

والارض والله سبحانه وتعالى يتشاركه في ذلك فشاركه في انقضاء ^{نما}

مذهب السلف او تاويل كما ذكر في المطولات الثالث

واما النقل فايات شعر الجميد والحقة واجب عن الاول ^{المصدر}

في نفى الاتحاد والحلول امثا الاول فلا بد لو اتحد بغيره فان ^{تقيا}

موجودين فمما بعد اثنا لا واحد والا^ل امر يتحد بل عدم ما وجد

اثنا^ا او ثانيا^ا الرابع في ثبوت قيام الحوادث يذا^ا الله تعالى اعلم

ثالث او عدم احد^ا هما وبقى الاخر^ا وما لثاني فلان المعقوله منه

ان صفات البارئ تنقسم الى اضافات لا وجود لها في ال^ا ع^ا

قيام موجود بوجوده على سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب^ا على

كنفلق العلم والقدرة والارادة وهي قد^ا لا تتغير ولا تتبدل

بهما عن النصارى وجميع من المتصوفة فان ارادوا ما ذكرناه

حكا^ا فاللكن استدلنا وجوه الاول ان تغير صفاته يوجب^ا التغير

بان فساده وان اراد وغيره فلا بد من مقصوره او^ا الثاني في المقادير

ذاته وهو محال الثاني ان كل ما يصح اتصافه تعالى به فهو صفة^ا كمال

محال وفاقا فلو خلا عنها كان ناقصا وهو محال الثالث لو صح اتصافه

وهو محال فثبت بهذا ان كل امر الى الان ينصف بالحوادث

القبول

لصح اتصافه به انرا اذ لو قيل ذاته صفة محدثة لكان ذلك

ويعكس بعكس النقيض الى ان كل ما هو منصف بالحوادث

من لوازم ذاته او منتهاها الى قابلية لا لزوم رفعها للتسلل

لا يكون انرا ليا الرابع المقضي للصفة الحادثة ان كان

الصفة

فلا ينفك عنه وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود

ذاته او شيئا من لوازم ذاته لزم ترجيح احد الجانين

توقف النسبة على المتوالي فيصح وجود الحوادث انرا

بلا ربح وان كان وصفا اخر فخذنا لزم التسليم وان كان شيئا

توفيق

غير ذلك كان الواجب مقتضى في صفة الى منفصل والكل محال

ولما قل ان يقول انه تعالى لا يتفعل عن غيره لكن لا يجوز

ان يقتضي ذاته تعالى صفات متعاقبة كل واحدة منها ^{منه}

باعتراض الاخرى او مختصة بوقت وحال المتعلق الارادة

بها وخلف لما لا يكون الكمال مطرد او امكان الانصاف ^{لها}

لما توفى على امكانها لم يكن قبل امكانها احتجوا بان تعالى

لم يكن فاعل العالم ثم صار فاعلا وبان الصفات القديمة

يصح قيامها به تعالى المطلق كونها صفات ومعاني لان تقدم

عدي لا يصلح ان يكون جزءا من مقتضى والحوادث ^{بها} بنا

في ذلك فيصح قيامها بذاته تعالى واجب بان التغيير في الاضافة

والنعلق لا في الصفه والمصحح لقيامه تلك الصفات حقاً

المخصوصة ولعل القدم شرط والحدوث مانع الخامس في

نفي الاعراض المحسوسة عن اجمع العقلاء على انه سبحانه وتعالى

غير موصوف بشئ من الالوان والطعوم والروائح ولا يلد

بالذات الحسية فانها تابعة للمزاج واما اللذة العقلية

فقد

نقد جودها الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كما لا فراح به ولا شك

ان كماله اعظم الكمالات فلا بعد من ان يبتدئ به الفصل الثاني

في التوحيد اوجب عليه الحكماء بان وجوب الوجود لنفس ذاته

سائر كغيره فيه امتياز عند النقيين ويلزم التركيب والمركب

بما لو فرضنا اله ليس لاستتوت المكنات بالنسبة اليها فلا

شي منها الاستحالة الترجيح بلا مرجح وامتناع اجتماع مؤثرين

على اثر واحد وايضا فان اراد احدها حركة جسم فان امكن للاخر

ارادة سكونه فنفرض ه اما ان يحصل مرادها او لا يحصل مراد

كل واحد منهما وكلاهما محال لا يحصل مراد احدها وحده فليزم

عجز الاخر وان لم يتمكن فيكون المانع ارادة الاخر فليزم عجزه

والفهم

والمعاجز لا يكون لها ويحجز التمسك فيه بالدلائل العقلية لعدم توقفها

عليه الباب الثاني في الصفات وفيه فصول اول في الصفات التي

توقف عليها افعالها وفيه مباحث الاولى في القدم اتفق المتكلمون

على انه تعالى قادر لانه لو كان موجبا بالذات ولهم توقف ثابته

على شرط حادث لزم قدم العالم وان توقف فاما ان يتوقف على وجوده

فيلزم اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية لها وهو محال ^{على} ^{نفاً}

يكون متناهياً قيل تخلف عنه العالم لا متناهي وجوده الزل

فيلزم حوادث متعاقبة لا اول لها وهو ايضا محال لان ^{حدث} ^{عملية}

قلنا وجوده ساكنا من الموجب لم متناهي سلناه لكن كان

الذي ^{الثاني} الى زمان الطوفان اذا طبق بما مضى الى يومنا فان لم يكن في

من الممكن ان يتقدم وجوده قيل المجلدان غير موجودين

ما لا يكون بانزائه في الاول شيء ساوي الزائد الناقص

فلا توصفان بالزيادة والنقصان ولو قضى بالزمان ^{قيل}

والنقصان انقطع الاول والثاني انما اراد عليه بقدر متناه

لهما ^{فيلزم} ان يكون موحداً للعالم وسطاً مختاراً قلنا لان

كل ما سوى الواحد الواجب ممكن وكل ممكن منتقم الى موثر

وكل منتقم يحدث لان تأثير الموتر في الابدان لا يجوز ان

يكون البقاء مستحالة ايجاد الموجود فيسقى ان يكون اما
الحادث
حالا

او حال العدم وعلى التقديرين يلزم حدوث الاثر اجمعا

المخالف بوجوه الاول ان الموتر ان استجمع الشرائط وجب الازمان

والا لكان فعله تارة وتركه اخرى ترجحا بلا مرجح وان لم يجمع

امتنع واجب بان القادر يرجح احد مقدوراته على الاخر

كان الجامع يختار احد الرغبتين المتماثلين من كل الو

والهاتين من السبع يسلك احد السبلين بلا مرجح وليس

ذلك كحدوث الحوادث بلا سبب صلا فان اليد بعد مشاهدة

بالفرق بينهما وان الموثر استصح شرطه الممكنة ووجود الفعل

١٥٧
او عدم والحاصل واجب والمقابل له منتهى فانتقضت الممكنة واجب

موقوف على تعلق الإرادة به الثاني ان اقتدار القادر

بان الممكنة حاصلة في الحال من اجارته في الاستقبال او حاصلة

نسبة فيتوقف على قدر المقدور في نفسه المتوقف على ثبوته

في الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات الى ما هو عليه الرابع

فلزم الدور ولو قضى بالاجاب نعم احب عند ان التمثيل

الترك في محض وعدم مستمر فلا يكون مقدر ويراو فعلا واجب بان

في علم القادر لا في الخارج الثالث المقدور لا يحلوا عن وجود

القادر هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل لا ان يفعل الترتيب

او عدم

فرع انه تعالى قادر على كل الملكات اذ الموجب للقدرة ذاته وشئ

واجب بان الدوران لا يقطع بالعلية لتخلفها عنه في المضامير

الى كل على السواء والمصحح للمقدورية هو الامكان المشترك بين الجميع

عن جزء العلة وشرحها ولا نزمها وقالت المتنونة لانه لا يقدر

سبقت قالت الغلا سفة انه تعالى واحد لا يصد من عند الا الواحد وقد

على الشر والاك ان شررا والتزم وقال النظام انه لا يقدر على البقيع

القول عليه وقال المنجوي مدير هذا العالم هو الا فلاك والكر

لانه يد على الحمل او الحاجة وجوابه لا يقيع بالنسبة اليه وان سلم

لما شاهد من ان تغيرات الاحوال مرتبطة بتغيرات احوال

لما شاهد من ان تغيرات الاحوال مرتبطة بتغيرات احوال

فعل العبد لانه طاعة او سفه او معصية او عيب واجب عنده

عليه وجوده الاول انه مختار تمنع توجهه الى ما ليس معلوم

هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى العبد وتالوا

الناس ان من تأمل احوال المخلوقات وتفكر في تشريح الاعضا

وايقنه انه لا يقدر على نفس مقدر والعبد والاولا ارادة ولكن هذه

ومنا معها وهيئة الانلاك والكواكب وحركاتها علم بالضرورة

لزم وقوعه ولا وقوعه للداعي والصارف بان المكروه لا يقع

حكمة مبدعها وما ير من عجائب افعال الحيوانات فمن اخذ

الذات يتعلق ارادة اخرى البتة في انه سبحانه وتعالى عليم

بأهوار الهامة لها الثالث ان ذاته تعالى هوية محردة حاضرة

فكون عالما به اذا العلم حضور المبهة المجردة وهي مبداء جميع الموجودات

والعالم بالمبدء اعالم بذويه لان من علم ذاته علم كونه مبدءا للوجود

وذلك يتضمن العلم به فكون عالما بجميع الاربعة انه تعالى مجرد وكل

يجب ان يعقل ذاته وسائر الموجودات لانه يصح ان يعقل وكل ما يصح

يكن ان يعقل مع غيره حقيقة مقارنة له اذا التقى يستدعي

انه

هبة في العاقل وصحة المقارنة لا بشرط فيها كونها في العقل لانه

للعقل والسني لا يكون شرط نفسه فيصح ان يكون هبة الموجود

في الخارح بالمهمات المعقولة ولا معنى للعقل الا ذلك وكل من

غيره امكنه ان يعقل كونه عالما له وذلك يتضمن كونه عالما لذاته

وكل ما يصح للمجرد وجب حصوله له اذا القوة من لواحق المادة لا

سما

في حق الله تعالى فانه واجب الوجود من جميع جهاته والوجهان الآخر

171 الثاني ان علمه لا يكون ذاته لما سئل كونه فهو صفة قائمة بذاته لا من

معتمد الحكماء وفيها نظر احتج المخالف بوجه الاول انه لو عقل شيئا

له فيكون ذاته فاجاب وفاعلا معا وقد سبق الجواب عند الثالث

عقل ذاته لا انه يعقل انه عقله وهو محال الاستحالة حصول النسبة بين الشيء

لو كان العلم صفة كمال كان الموصوف به ناقصا لذاته مستكبرا

ونفسه وحصول الشيء في نفسه ونوقض بقصور الانسان لفهم

بغيره وان لم يكن لنم تنزهه عن اجماعا واجب بان كمالها

خاتمة
اجيب عن بان علمه بنفسه صفة قائمة به متعلقة بذاته تعلقا

العلم صفة ذاته لا كمال ذاته من حيث انه تعالى متصف به تعالى

الاول انه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي لان الموجب لعالمية

يستلزم على ما لا نهاية لها فلنا المعلوم كل واحد منها والعلم القاطع

ذاته ونسبة ذاته الى الكل على السواء فلما اوجب كونه عالما بالباقي

صفة واحدة واللا نهاية في التعلق والمتعلق الثاني انه تعالى عالم

وقيل يعلم الجزئيات على وجه كلي اذ لو علمها جزئيا فعند تغير العلم

علم معاير لذاته خلافا لجمهور المعتزلة وغير متحد به خلافا للشافعية

يلزم الجهل والتغير في صفاته فلما يتغير الاضافه والتعلق ^{العلم} دون

لذا قدرته لنا ان البديهة تفرق بين قولنا ذاته وبين قولنا ^{ذاته}

وقيل لا يعلم ما لا يتناهي لانه ليس بمتميز بالمعلوم متميزا

عالم فاعلم ايضا العلم اما اضافة محصورة وهي التي سماها ^{الحاشية}

عالمية او صفة تقتضي تلكا الاضافة وهي مذهب الاشاعرة

او صور المعلومات القاعية بانفسها وهي المثل الاخلاطونية اولى

تعا كما هو مذهب جمهور الحكماء واما ما كان فهو بذاته وفساد الاتعا

سبق ذكره ايجو الوجهين الاول لورتامت بذاته صفة لكان

مقتضيا لها فيكون تابلا وفاقلا معا وهو محال فلنا سبق

البا

الثاني لو قام بذاته صفة وكانت قد مره لزم كثرة القدماء

والقول به كفر بالا جماع الا ترى انه تعالى كفر النصارى

بثلثهم وهو اثباتهم الا فانهم الثلاثة التي هي

الوجود والعلم والحياة فما حثك من اثبت ثمانية

او تسعة ولزم التركيب في ذاته لانه يشارك الصفة

وتميز عنها بخصوصية وان كانت حادثة لزوم قيام الحادث

المتفعل بالانتقال هو الذات والقدم عدتي فلا يلزم الترتيب

واجب بان القول بالذوات القديمة كغير ذوات القدم

من الاشتراك فيه الثالث عالمية الله تعالى وقادرته

بالصفات القديمة والمضاري وان سموها انتقاصاً

واجبة فلا تعلل بعلم ولا قدرة واجبة بان العالمية

الا انهم قائلون بكونها ذوات في الحقيقة لا في الوجود

واجبة بالعلم الواجب لا بقضاء الذات له لا بد انها

الانتقال انتقاصاً للكلمة اعني العلم الى بدن عسي

الانتقاص التعليل وكذا القادرية الرابع لو زاد علمه

المتفعل

لا يحتاج في ان يعلم ويقدر الى الغير وهو محال واجيب بان ذاته تعالى

عن صحة انصافه بالعلم وذهب الباقر الى انها عبارة عن صفة

انقص صفتين موجبتين للعلقات العلمية والاجادية

تقتضي هذه الصفة ويدل عليها انها لو لم تكن كذلك لكان

فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نسلم استحالة ان اردتم

انقصا صفة تعالى هذه الصفة ترجحا بلا مرجح ونقتض با

غيره فبينوا الثالث في الحيوة اتفق الجمهور على انه تعالى حي

بتلك الصفة ويندفع بان ذاته المحض كاف في التخصيص

لكنهم اختلفوا في المعنى فذهب الحكماء والوالحسين الى ان عبارة

والاقضاء الرابع في الارادة توافق الجمهور على انه تعالى يريد

عن

وتنازعوا في معنى ارادته فقال الحكماء هي علمه بان كنهه ينبغي

والبولي وابوها شتم والقاضي عبد الجبار اها صفة من ابدته مفا

ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الاكمل ويسمونه

للعلم والقدرة سر محمد لبعض مفاد وراية على بعض لنا ان

وفسر ما ابو الحسن بعبارة في الفعل من المصلحة الداعية

بعض المفاد ورايت بالتحصل وبعضها بالنقد مير والثاني

الى الاجساد والنجار يكونه تعا غير مغلوب ولا مكره والكعبى

لا بد له من مخصص وهو ليس نفس العلم فانه تابع للعلوم

اعمالا بعد تعالى في اتعال نفسه وباهرة تعالى في اتعال غيره وقال

لا القدرة فان نسبتها الى الجميع على وبرة واحدة فلا

ولان شأها التاثير والايجاد والموجد من حيث هو موجد

غير المخرج من حيث هو مخرج لتوقف الایجاد على التخرج
لأنه

امكان وجود كل حادث مخصوص بوقت معين ووجوده مشروط

باتصال خلقه او عمله تعالى بحدوثه في ذلك الوقت او بما

خلقه فيه من المصلحة برحمته لان خلاف العلوم والا

لانا نقول المقتنع لا يصير ملكنا والكلام في تلك الاقوال

والاوضاع ايضا فان الافلاك ليساطها كما يمكن ان يتحرك على

هذا الوجه يمكن ان يتحرك على خلافه وان يتحرك بحيث يكون

دائرة اخرى وان يكون الكواكب في جانب غير ما هو فيه والعلم

ان الشيء سيوجد انما يتعلق به اذا كان هو حيث سيوجد

فالحقيقة سابقة على العلم فلا يكون منه واما عبارة الاصح فغير

واجب على ما سنده اذ هو اصح المخالف بان الإرادة لو تعلقت

بغيره لكان الباري تعالى ناقضا لذاته مستكلا بغيره ^{محال}

واجب بان تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها فروع ارادته

غير محدثة وقالت المعتزلة ارادته قائمة بذاتها حادثة

لا في محل وقالت الكرامية هي صفة حادثه في ذاته لئلا رجعا

الاول والاول ان وجود كل محدث موقوف على تعلق الارادة

فلو كانت ارادته محدثة احتاجت الى ارادة اخرى ^{التمثل}

الناسي قيام الصفة بنفسها غير معقولة ومع ذلك كان خصا

ذاته بها تخصيصا بلا محض لان نسبتها الى جميع الذوات

على سواء وكونها لا في محل مفهوم سلبى لا يصلح ان يكون محضاً

حالاً وحدها وهو المعنى بكونه سلباً بصيراً واستدل ان المحي

وقيام الصفة الحادثة بذاته تعالى متنع لما سبق الفصل الثاني

ان لم يتصف بهما كان ناقصاً وهو اقناعي لانه متوقف

في سائر الصفات وفيه مما الاول في السمع والبصر ^{السمعة} دلت المحي

على ان كل محي يصح ان يتصف بهما وان عدم انضاف المحي بهما

على انه سبحانه وتعالى مهييع بصير وليس في العقل ما يصح ^{بها}

نقص للمخالف ان ينفعهما اخرج المخالف بوجهين الاول

والمبصرات
عن طواهرها في الاخر بها ولا نه تعالى محال بالمسموعات

ان سمع وصرح النحاة قد بين انهم قد قدم المسموع والمبصر

وهو باطل عند كبريائين كانه ذاته محل المحادث

عليهم السلام واتفاقهم على انه سبحانه تعالى مستعمل بنوهم

وهو محال واجب عند بانها صفتان يقتضيان الادراس^{هو}

غير متوقف على كلامه فيجب للاقرار به وكلامه ليس بصوت

تعلقها بالسموع والمبصر عند وجودها الثاني السمع البصر

والا حرف يقومان بذاته خلافا للحكمة والكلام متساويان

تاسر الحاسنة وادراك مشروط به وهما محالان على الله تعالى

خلافا للمعتزلة بل هو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه

بناء واجب يمنع الصغرى الثاني في الكلام توازن اجماع ال

العبارة المختلفة المنتهية الخائب العلم والارادة^{لانه}

عليهم

قد جالها فانه تعالى امر بالهيب بالايمان مع علمه بانه لا يمين

وامتناع ارادته لما يخالف علمه والاطناب في ذلك قليل الحد

فان كنه ذاته وصفاته محجوب على نظر العقول فرغ خبر الله

صدق لان الكذب نقص والنقص على الله تعالى محال

الثالث في البقاء ذهب الشيخ الى انه تعالى باق بقاء تام بقاء

انها هي

القاضي وامام الحرمين والامام واحتجوا بان البقاء لو كان

موجودا لكان باقيا بقاء اخر ولزم التسلسل وبان

كونه باقيا لو كان بقاء قائم به لكان واجب الوجود

لذاته واجبا بالغير هذا خلف احتج الشيخ بان الشيء

حال حدوثه لا يكون باقيا ثم يصير باقيا والمبدأ

والمغير ليس في ذاته ولا في عدمه ونوقض بالحدوث

أخر اثبتتها الشيخ وهو الاستواء واليد والوجه والعين

واعلم ان العقول من بقاء الباري تعالى امتناع ^{مه} عدم

للتواهم الواردة بذكرها وأولها الباقيون وقالوا لا

وبقاء الحوادث مقارنة وجودها الزمان نصاعدا

بالاستواء الاستيلاء وباليد القدمة وبالوجه الوجوه

وقد عرفت ان الامتناع ومقارنة الزمان من العا^{في}

رب العين المير والاولى لاتباع السلف في الايمان ^{ها}

العقلية التي لا وجود لها في الخارج الرابع في صفات

الرد الى الله تعالى الخامس في الكون قالت الحقيقة

أخر

التكوين صفة قديمة تغاير القدرة فان متعلق القدرة

قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين والقدرة

متعلق بما كان الشيء والتكوين بوجوده قلنا الامكان

بالذات فلا يكون بالغير والتكوين هو المتعلق الحالى

يتبع عليه الوجود كما قال تعالى انما امرنا شيئا اذا امر

ان نقول

نقول له كن فيكون السادس في ان الله تعالى يصح ان يرى

في الاخرة بمعنى انه ينكشف لعباده المؤمنين في الاخرة

الكشاف البدر المشرقي خلافا للمعتزلة من غير انفسا

او اتصال شعاع به وحصوله مواجهة خلافا للمعتزلة الكرام

اعلا اوله فيدله عليه وجوه شتى اوله ان موسى عليه السلام

سأله الروي فلو استحال كان سواله جهلا او عبثا الثاني انه

بان الجسم مرهبي لا تترى الطويل والعريض والطول ليس

علقها باستنفا الجبل وهو من حيث هو ممكن فلك ذلك العلق

اذ لو كان عرضا كان قيامه اما بخر واحد فيكون الكبر فقد

الثالث قوله تعالى وجه يومئذ ناطرة الى ربها ناطرة

فيقسم وبالكثر فيقوم الواحد بتعدد وهو محال والعرض

الرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون

ايضا مرئي فالصحيح مشترك وهو اما الحدوث او الوجود

واما الثاني فلقد سدد عن الجهة والمكان واستدل

والاول اعدني فتعين الثاني واعترض عليه بان التاليف

بان الجسم

والصحة على منتهى فلا يحتاج الى سبب وان سلم فلا نسلم كونه

واجب بان الادراك هو الاحاطة ولا يلزم من نفي الوجود

مشتركا ووجوده فان المختلف قد يشترك في اثر واحد

على سبيل الاحتياط ففيها مطلقا وبان معنى الانية لانه

والصحة لما كانت على منتهى جاز ان يكون لعدم وان سلم

جميع الابصار وذلك لا يناقض ادراك البعض الثاني قوله

فلم لا يجوز ان يمنع رويته لقوات شرط او وجود مانع

ان تراني وكلمة من للتدبير واجب بالمنع الثالث

احتجبت المعقولة لوجود الاول قوله تعالى لا تدركه الابصار

قوله تعالى ملاك ان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا لا يسمي

واجب

وقت الكلام فيكفي في غيره لعدم القابل بالفضل واجب بان^{الوجه}

واجب بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا ذلك تغنيا وعنادا

كلام يسمع بسرعة سواء كان المنكلم به محورا عن السامع^{كن}

الخامس ان الابصار في الشاهدة يجب اذا كانت الحواس

الرابع ان سحابة وتعالى استعظم طلب رويته ورتبه^{عند}

سليقة والشئ جازا لرويته ومقابلا للرائي كالحجم^{ذلي}

واللام عليه فقال فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا اننا الله

او في حكمه كالاعراض القائمه به والصورة المحوسنة

جهر فاحذوهم الصاعقة فظلمهم وقال الذين لا يرجون لقاء

في المرأة ولم يكن في غايته القرب والبعد واللطافة^{والصخرة}

الآية

ولم يكن بينهما حجاب والاحتمال ان يكون خضر تاجيلا

الله تعالى

لانها والسنة الاخيرة لا يمكن اعتبارها في روي

وسلامته الخامسة حاصله الان فلو صح مرويته وجب

مرويته الآن وباللائم باطل فالملذوم مثله واجب

لوقفت على شرط لم يحصل الان او لم يكن واجبه الحصول

عند حصول هذه الشروط السادس ان الله تعالى لا يقبل

المقاتلة والاضطباع وكل مرئي مقابل ومنطبع في الروا

واجب يمنع الكبري ودعوة الضرورة فيها باطله

بان الغاية ليس كالتأهد فلو صح مرويته روي

متوقف

القال
المقالة في النقض باعتماد الله تعالى ابانا الباق

كلها
في افعالهم ومنه ما لا اولى في قول الشيخ ان افعال العباد

وافعة بقدره الله تعالى مخلوقه له حلال القاضى كونها

الحسن
طاعة ومعصية بقدره العبد وقال امام الحرمين وابو

والحكماء انها وافعة بقدره خلقها الله تعالى في العبد

وقال الاستاذ المورث في الفقه مجموع قوله الله تعالى في العبد

العبد وقال جمهور المعتزلة العبد يوجد فاعله باختياره

ومنع بوجه الاول ان التوكل ان امتنع عليه حال الفعل

موجب
كان محيرا لا مختارا وان لم يمنع احتياجا فاعله الى منحه

لا يكون من العبد دفعا للسلس ولينم الخير الثاني

انه لو اخذ فاعله باختياره كان عالما بتفاصيله فمخط

بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة وعرف احياؤها

فختار لقبه تكليفه واجب بانته منتركه والمأمور به عند

الثالث لو اختار العبد وناقض مراده من الله تعالى

استواء الدواعي ومرتجحه داعية منتهع وعند حجة

لزم جمعها او رفعها او التزجيج بلا مرجح فان قدر الله تعالى

واجب وايضا فان كان معلوم الوقوع واجب وقوعه وان كان

وان كانت اعظم لكنها بالنسبة الى هذا المقدور وعلى سبيل

معلوم اللا وقوع امتنع ومع هذا فانه لا يسال عما يفعل

احتجوا بالعقول والمنقول اما الاول فهو ان العبد لو

واما الثاني فمن وجه الاول الايات التي اضافت الى

فختار

إلى العباد وعلقتها بشيئهم كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب
بغير علم تعالي الله خالق كل شيء والله خالقكم وما تعملون من شئ الله

بأيديهم أن تتبعون إلا الظن حتى يغيروا ما بانفسهم من الحق
بضلاله ومن يتأجل على شرط منقيم الثاني الآيات المتصلة

لكم انفسكم امرأ فطوعت لنفسه من عمل سوء يحزن به كل امرئ
على الوعد والوعيد بها والمدح والذم عليها وهي التي من ان تخصي

بما كسب من ثمن ثناء فليمن ومن ثناء فليكثر اعلموا ما شئتم
واجب بان العادة والثقة جلية كتب له فله والاعمال

من شاء ذكره لمن شاء منكم ان تقدم او تباخر وعوض
ما رأت وترتب الثواب والعقاب عليهما من حيث انها معونات

بصفات افعال العباد من الظلم والاختلاف والتفاوت كقوله تعالى

الثالث اعتراف الانبياء عليهم السلام بذنوبهم كقوله تعالى

ان الله لا يعظم متقالا ذم وما يبرك بظلام للعبيد وما ظلمنا

عن ادم ربنا ظلمنا انفسنا وعن يونس عليه السلام لا اله الا انت سبحانك

لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى في

اني كنت من الظالمين وعن موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي و

خلق الرحمن من تفاوت احب بان كونه ظلمنا اعتبار بعض

بقوله تعالى حكاه عن موسى ان هي الاقمتك فضلها من تشاء

الافعال بالنسبة اليها لقصورها واستحقاقها لذلك لا يمتنع

وتهدي من تشاء ونظايرها الرابع الا بالالدالة على ان افعال الانبياء

صد واصل الفعل عن الباري تعالى مجردا عن هذا الاعتبار وما

كتب العبد على من أن العبد إذا ضم الغرام فأنه يخلق الفعل به

نفي الاختلاف والتفاوت فمن القرآن وخلق السموات إذا الكلام

وهو أيضا مشكل وصعوبة هذا المقام أكثر السلف على الناظر فيه

واعلم أن أصحابنا لما وجدوا الفرقة بدله بين ما نزل أوله وبين

الثانية أنه تعالى مراد الكائنات من الخير والشر والإيمان والكفر

من الجملات وزادهم قائم البرهان عن إضافة الفعل إلى اختيار

لأنه موحد الكل ومبدعهم ولا أنه علم من يموت على كفره عديم

العبد مطلقا جميعا بينهما وقالي الأفعال ما فقهه بقدرته الله تعالى

لا تسع وجوده والا لا يمكن انقلاب علمه حملا فلا يتعلق إلا بال

كتبه

احتجت المعتزلة بوجوه الاول ان الكفر غير ما صور به

والرضا هو الارادة واجيب بان الامر قد ينفك عن الارادة

فلا يكون مرادنا اذا الارادة يدل لولا الامر وملزومة الثاني

المختبر والرضا انما يجب بالقضاء دون المقضي والطاعة

لو كان الكفر ردا للوجوب الرضا به والرضا بالكفر كفر الثالث

موافقة الامر وهو غير الارادة والرضا من الله تعالى ارادة

انه لو كان ردا للكان الكافر مطيعا بكفره لان الطاعة

النواب او ترك الاعتراض وقالت الحكماء الموجود اما خير محض

تحصل مراد الطاع الرابع بقوله تعالى ولا يرصني لعبادة الكفر

الملائكة والافلاك والحيز فيه غالب والمقضي بالذات غير

والشر واقع بالبيع فإن تركه الخبز للذين لأجل الشرا القليل ^{كثير}

ونجه يكون لأن الله أو لصفة قائمة بها فيبيع من الله تعالى ^{يفتح}

الثالثة في الحين والتفتيح لإقبح بالنسبة إلى الله تعالى ^{بأن}

سألك الحسن ثم إن منها ما يقيّد العقل بدلالة ضرورة ^{نقاد}

ما لا الامور على الاطلاق بفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه

العراقي والهلالي وقبح الظلم واستدلالا بفتح الصادق

والأخيرة لفعله وما بالنسبة اليها فالقبيح ما انتهى عنه شرعا

الظاهر وحسن الكذب النافع ولذلك يحكم بها المتدين ^{عنه}

والحسن ما ليس كذلك وقالت المعتزلة القبيح قبيح في نفسه

والبراهمة ومنها ما ليس كذلك الحسن صوم اخبره مضان ^{صحيح}

اول سؤال قلنا المراد بالحن والقبيح ان كان ما يكون صفته كمال

فان لم يستوجب الذم بتركه لم يحقق الوجوب وان استوجب كان

او نقض او يكون ملائما للطبع او مناهيا له فلا خلاف في كونها

انفصالا انه مستكلا بفعله وهو محال والمعتزلة اجابوا امور منها

عقليين وان كان ما يتعلق به في الاجل ثواب او عقاب فاعفوا ^{عما}

اللفظ وهو ان يفعل يقرب العبد الى الطاعة ففعل هذا المقرب

فيه كيف وقد بان ان العبد غير مختار في فعله ولا مستبد ^{بفعله}

مكنه ان يفعل ابتداء فيكون الوسط عبثا ومنها الثواب على الطاعة

الواجبة في الله تعالى لا يجب عليه شيء اذ لا حكم عليه ولا لغيره ^{عليه}

فان تلك الاحمال لا يكافي النعم السابقة فكيف يقتضي مكافاة

ثان

ومنها العقاب على الكبار قبل التوبة بقيل هو حقه فله عفوها ومنها

لا يقال غرضه تحصل مصلحة العبد لان يحصل مصلحة العبد وعدم

ان يفعل الاصلح للعبد في الدنيا فضل الاصلح للكافر الفقير ان لا يخلق

ان استويا بالنسبة اليه لم يصلح ان يكون غرضه اعيان الى الفعل

ومنها ان لا يفعل الصبي عقلا لعلمه بجهله واستغنائه عنه قسما

والا لزم الاستكمال الثاني ان يحصل الاغراض ابتداء مقدورا

على الشاهد وقد عرفت فساد ذلك الخامسة ان افعاله لا تعلل

بها الاعراض فعملها غايات عتق وهو ينافي الغرض الثالث الغرض من انحصار

لوجوه الاول انه لو فعل الغرض لكان ناقصا لذاته مستكلا بغيره

والثاني لو فعله لكان ناقصا لذاته مستكلا بغيره

لا يقال

حيث أن لا يكون الغرض غرض هذا الحادث وإن وجد وفقد

وتفريده تأييداً السادسة قال المعتزلة الغرض من التكليف

عاد الكلام في اختصاصه به ولزم التسلسل والتنزيه عن الغرض

الغرض لا استحقاق التعظيم فإن الفضل بدونه فيج

وأنفقت المعتزلة على أن أفعالها أحكامه معللة برعاية مصالحها

فلما مبناه على القول بالحسن والقيح في أفعالها تعالى ومع ذلك

لأن ما لا غرض فيه عيب وهو على الحكم محال واجب بأن العيب الكمال

فالفصل إنما يفصح من تصور له النفع والضار واجتنب منكره

هو الحال عن الغرض فهو عيب الدعوى وإن كان غيره فلا بد من تقوى

عنا
الغرض
تأيداً
لأن العبد يحب ما امره بيقبح كطيفه ولا بد أن عري عن الغرض

وتفريده

حينئذ وان لا يكون الغرض غرض هذا الحادث وان وجد وفقه

وتفريده تأييداً السادسة قال المعتزلة الغرض من التكليف

عاد الكلام في اختصاصه بدولتم التسلل والتثنية عن الغرض

الغرض لا استحقاق التعظيم فان الفضل بدونه فيج

وانفقت المعتزلة على ان افعالها حكماء معللة برعاية مصالح الب

فلما مبناه على القول بالحسن والقيح في افعالها تعالى ومع ذلك

لان ما لا غرض فيه سبب وهو على الحكم محال واجب بان العت الكا

فالفصل انما يفيج من يتصور له النفع والضار واجتنب منكره

هو الحال عن الغرض فهو عين الدعوى وان كان غيره فلا بد من تقو

ان العبد محب لما امر فيجب تكليفه ولا بد ان عرى عن الغرض

وتفريده

فيقبح والحال لغرض فذلك الغرض لا يكون له لمعاليه عنه

عليه ويألو لا يسئل عنه كما قال الله تعالى لا يسئل عما يفعل

ولا لغيره فانه تعالى يحصله ابتداء فيضيع التكليف واجب

وهو فيسألون والله اعلم الكتاب الثالث في النبوات

بأن حاصل التكليف انما ان من الحق الى الخلق بنقوله

وما يتعلق بها وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في النبوة

وحلول العقاب على اهل الجنة والنار فترقان بين السعداء

وفيه مباحث الاول في احتياج الانسان الى النبي لما لم يكن

والاستقيا وحكمه لا يطلب لميته ولا يسئل عليه بعد

الانسان بحيث يتقل بامر نفسه وكان امره معاشه لا يتم

عليه

الايتاركة اخر من انا حننه ونعاوضه ومعارضة حرجا

وهو البني الثاني في امكن المعجزات المعجزة امر خارج ^{لعادة}

بينهما فيما بين لهما مما يتوقف عليه صلاح الشخص والنوع

من تركه او فعل مثل ان يسكن عن القوة مدة غير مقادة ^ب ^{لاخذ}

احتاج الى عدل بحفظه شرع يفرضه شارع يختص بالآ

النفس الى عالم القدس واستبناعه القوي البدنية

ظاهرة ومخبرات باهرة يدعوا الى طاعته وحيث على احا ^{بته}

نوقفت عن انغالها فلم تجل منه ما تجل من غيره واستغنى

ويصدق في مقالته بوعد المسمى بالعقاب وبعول المطيع ^{بالنواب}

على البدل كما ان المريض لما اشتغلت قواه الطبيعية عن ^{تحريك}

بالبني

بالمواد المحمودة تحليل المواد الرديئة لم يطلب الغلاء مدة

بالملاكمة العظام فتتقش بما فيها من صور الخبز نباتات ^{تفتر}

لو انقطع مثله عند في غير هذه الحالة هلك والية الاشارة

في عالمنا فانها السباب وعلى لوجودها مدركة لذاتها

في قوله عليه السلام لست كاحدكم است عند ربّي بظمني ^{بقيني}

ولما يتوقف عليها فتتقل منها الى القوة المتخلية ومنها الى

وان يخبر عن العيب بان يقع له في البقطة ما يقع لغيره

الحس المشترك فيرى كما يشاهد المحسوس وهو الوحي واما

في النوم فيصل نفسه بوقوفها وانفاها عن التواغل البدنية

تعليم ويستند الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مناهل ^{تجرب}

بالملاكمة

ومشبه ان يكون انزال الكتب هذا او يفعل ما لا يفي به قوة امنا^{الله}

791
واما على رأينا فاق الله تعالى فاذا رخص من يشاء من عباده الوحي

مثل ان يمنع الماء من جريانها فيخرج عن خلال اصابعه وينال

والمعجزة وارسال الملك وانزال الكتب عليه الثالث في نبوة^{نبينا}

وذلك بان يسطر الله تعالى على مادة الكتاب^ت فيصرف نفسه^{منها}

صلى الله عليه وسلم والذي يدل عليها انه عليه السلام ادعى النبوة

كما يصرف في اجزاء بدنه سيما فيما سبب فاجه الخاص

بالاجماع وظهر المعجزة لانداني بالقران وتحدثي به و^{رض}وليعا

ويشاركه في طبيعته فيفعل فيه ما يشاء هذا على رأي الحكماء

واخير عن المصنفات لقوله تعالى وهم من بعد علمهم سيغارون

والما

في بضع سنين وقوله لرادك الى معاد وقوله سند عن الائمة

ام الفضل وليس معلما احد وقلت ان اصبت فلعبد الله كذا

وقوله وعد الله الذين امنوا منكم الاية وقوله عليه السلام الخلا

والفضل لدا واخبار عن موت النجاشي وما يحدث من الفتن

بعد ثلثون سنة وقوله عليه السلام ائمتنا واولادنا من بعدنا

والعلامات كناية عن بغداد وناصري ومكان من اقا

ولعمارة تقتلك الفينة الباغية وقتل يوم صفين ولعباس

الاولين ويدرغاه هذا المبلغ العظيم في الحكم الطرية والعلية

حين اخرج نفسه عن الفداء من المالا الذي وضعت عليه عند

للاعلم وما رسة ونقل عنه معجرات اخر كما انفق في الفرق

ام الفضل

وينوع الماء من بين اصابعه وتبين الخشب وشكايه الثا^ث

١٤٨
في دعوى مخالف عاداتك وتم من مقامك بفعل علم بالضرورة

وشهادة الشاة المسمومة الى غير ذلك ما ذكر في كتاب الدال

صدقه وايضا فجميع سيره وضمته المتواترة كمالا من

البنوة وان لم يتواتر كل واحد منها فالمنزك بينهما متواتر

الصدق والاعراض عن الديانة عمره والشجاعة في^{الفاء}

فيكون نبيا لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال اني رسول

والشجاعة الى حد لم يغرق من احد وان عظم العيب

هذا الملك ليكم فطالبوه بالحق فقالوا لها الملك ان كنت صادقا

في اليوم احد والفضيحة التي انكبت مصانع الخطباء من^{العلماء}

والاصوار على الادعوى مع ما يرى من المناقب والمشايق والترغيب

١٤٩
منها ان يقرها الحجة ويبيط التهمة ويرشد الى ما توقف العقل فيه

عن الاعتياد والتواضع مع الفقهاء لا يكون الا للانباء قال

كيف الاموات وحال الجنة والنار ومنها ان يبين حسن ما توقف

البراهين على ما خذ العقل فمقبوله وما يتجده فردود ما يتوقف

العقل فيه ويقتل ما حله اجمالا ومنها ان يبين وظائف الظاهر

فيه فتشخص عند الحاجة اليه مستفيع عند الاستغناء عنه

والعبادات المذكورة للمعبود المكرمة لاستحفاظ التذكير غير

تخصي
خازن في العقل مثل الحق عن النبي قلنا لبعثة الرسل نوايد

منها ان يشيع قواعد العدل والقيم لحيوة النوع ويعلم الصواب

الضرورة والنافعة المحزنة لا امر المعاش ومنها ان يعلم مانع

موسى انه سينسخ اولاً يكون فالتحان الاول لنم ان يتواتر

الادوية ومضارها وحضائير البكواب واحوالها التي لا

وتشبهها كاسل له فيه وان لم يكن فالتحان فيه ما يدلى على دواءه

العلم بها لا يتجرب منطاوله لا يفي بها الاعمار وايضا فالعقول

امتنع فسحة وان لم يكن لم يتكبر شرعه فلم يفت غير

متفاوتة والكامل نادرة فلا بد من معلم يعلمهم ويرشد

فالتحان فيه ما يشعر بفسحة وللمتواتر اذ لم يتوفر الدواعي

على وجه يناسب عقولهم قالت اليهود لا تخلوا اما ان يكون في
شريع

تأجل
الى نقله توفرها الى نقل اصله فيه او كان فيه ما يدلى على

لا قطعاً فلا يمنع النسخ الرابع في عصمة الانبياء عليهم السلام

وقت اظهار الدعوت فيؤدي الى خفاء الدين بالكلية

انفقوا الجمهور على عصمتهم عن الكفر والمعاصي بعد الوحي والفضل

والخشونة جواز الاقدام على الكبار وتقوم منعوا عن تعديها

من المحررات جواز واعلمهم العاصي فاعتقدوا ان كل معصية

وجوزوا تعدي الصغار واصحابنا منعوا الكبار مطلقاً وجوزوا الصغار

كفر واخرون جوزوا الكفر تقيده بل اوجبوه لان لقاء النفس

سهو لنا انه لو صد عنهم كفر وذنب لوجب اتباعهم فيه

في الهلكة حرام ومنع بانه لو جاز ذلك لكان اولي الاوقاف

القول تعال اتباعوا ولكانوا معدين باشد العذاب

ان

نساءه يضاعف لها العذاب ويزاد في حدود الاحرار

١٩٧ عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين الاقال العهد

يقبل
وكانوا من حذب الشيطان لا هم يفعلون ما ارادة ولم

عهد الامامة لانهم وان سلم فعهد النبوة بذلك اولى واما قوله

الذم
لا هم يفعلون ما ارادة ولم يقبل شهادتهم واستوجبوا

عفا الله عنك وقوله لغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر

والا يذاؤ وقد قال تعالى ان الذين يردون الله ورسوله عنهم

وخونها فمحمول على ترك الاولى واما واقعة ادم عليه السلام

في الدنيا والارض وانعزلوا عن النبوة لان المذنب ظالم

فانها كانت قبل نبوته اذ لم يكن ارح امه ولقوله ثم

لا ينال

ربه واما قوله ابراهيم عليه السلام هذا ربي فعلى سبيل الله

وقوله بل فعله لينيرهم فعلى سبيل الاستهزاء واسناد الفعل

الى السب لان تعظيم الكفار للضم الاكبر حملة على ذلك نقطة

في النجوم كان للاستبداد والتعريف عن صفة تعالى وقوله

اني سقيم اما احب عن سقيم حالي او متوقع استقبالي

واما اخذ

واما اخذ يوسف عليه السلام حريمه فلا شعاع بالفتل

واما ههنا فحلي لا اخذ ربي وجعله سقايتي رحلي

كان بمواطاة وما صدر عن اخوته لم يكن حال بنوهم

ان سلم انهم انبياء واما قصه داود عليه السلام فلم ينبت

على ما ذكره الآية يحتمل واما قبل الوحي فالأشرون مغفوك

واقضاء الذنب والاصحار عليه لئلا يزول عنه النقص بالكلية

وجوهه على الندور كقصته يوسف واخوته والروا^{فض}

اوجوب العصمة تنبيه العصمة ملكة فحاشية تمنع عن^{النجوى}

وتوقف على العلم بتأليب المعاصي ومناقب الطاعات وينال^{كل}

في الانبياء يتتابع الوحي على التذكير والاعتراض على ما^{عنه}

نحو

سواء العقاب على تركه الاولى وقيل هي كون النقص بحيث يمنع

الذنب عنه بخاصته في نفسه او بدنه ومنع بانه لو كان كذا^{لكن}

لما استحق المدح على عصمة ولا تمنع تكليفه بقوله تعالى

قل انما انا بشر مثلكم ولولا ان تنشأ^{نشا} الخاسر في فضل الانبياء

عليهم السلام على الملائكة ذهب اليه التراضايات والشيعة^{خلافا}

للملكاء المعنوية والقاصي والي عبد الله الخليلي من في الملكة

ان طاعة البشر استحقاقها مع الموانع من الشهوة والغضب

العلوية اخرج الاولون الاولانية تعالى امر الملكة بسجود

والوسوسة ولا لها تكليف تستنبط بالاجتهاد وطاعة الملك

والحكم لا يا امر الافضل خدمة المفضولة الثاني ان ادم عليه السلام

ذاتية جبلية منصوص عليها فيكون افضل لقوله عليه السلام

كان اعلم من الملائكة لانه كان يعلم الاسماء وهو مكان افضل

افضل العبادات احمرها اي استحقاقها الرابع قوله تعالى ان الله

لقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون الثالث

استغنى ادم ونوح والابراهيم والاسحق عن العالمين

ان طاعة

ترك العمل به فمن لم يكن من الالين فيبقى معمولاً به في حق
الانبياء

واحتج الآخرون أيضاً بوجه الأول قوله تعالى لن يستنكف
المسيح

ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون الثاني اطراء

تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء عليهم السلام الثالث قوله تعالى

لا يستكبرون عن عبادتي استدلال بعدم استكبارهم

على

على ان البشر ينبغي لا يستكبروا ولا يأنسب ذلك ما لم ينبت قلوبهم

الرابع قوله لا اقول لكم اني ملك وقوله الا ان تكون ملكاً من
الخاص

يعلم النبي والرسول اليه فيكون افضل من المعلم والمرسل اليه

السادس الملائكة امر واح مبراة عن الورد والافاق

الضرية والعملية مطلعة على اسرار الغيب قوية على الافعال

البحيرة سابقا الى الخيرات مواجبة على محاسن الاعمال القولية

لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرهم وقوله سبحانه

والنار لا يقرءون السادس في الكرامات المكنية المعقولة الا بالحق

والاستاذ لنا فقه اصف ومرجع واصحاب الكهف احتجوا

الحواري لو ظهرت على غير الانبياء لا لقى النبي بالميتي فلما

لا يميز النبي بالتحدي والدعوى الباطل الثاني في الخسر والخراء وفيه

الاول في اعادة المعدوم وهي جائزة خلافا للعلماء والكرامات والمصر

من المعقولة لنا انه لو امتنع وجوبه بعد عدمه فاما ان يمنع لذاته

اول شي او شي من لوازمه فيمتنع البتة او شي من عوارضه فيمكن

عند ارتفاعه والنظر الى ذاته من حيث هو احتجوا بوجه الاول

ففي محض فلا يحكم عليه بإمكان العود الثاني انه لو وقع لم يتميز عن

بالنقص في الخارج لا محالة وان اشبه علينا والا لم يكونا

المبتداء معه حال عوده الثالث انه لو امكن لا يمكن اعادة الوقت

بأنه بل هو هو وعن الثالث بان اعادة ذلك الوقت لا يستلزم كونه

المبتداء فيه واعادته فيه فيكون مبتداء معاد معا وهو محال

مبتداء فيه فانه امر يعرض له باعتبار وهو كونه غير مسبوق

والجواب عن الاول ان قولك لا يحكم عليه حكم وهو منقوض بالحكم على ما لم يوجد

بعد وثبت البتة الثاني في حشر الاجساد اجمع المليون على انه

بعد وعلى الممتنع وعلى نفس العدم وعن الثاني ان كل من ليس بهما

بحي الابد ان بعد موتها وتفرقها لا يمكن عقلا او لصادق

بأنه

اخبر عنه فيكون حقاً اما الاول فلان اجزاء الميت قابلة للجمع والحيوة

والله اشأ حيث قال عز وجل علقهما الذي انشاءهما اول مرة

والله متصف بها قبل والله تعالى عالمها اجزاء كل شخص على التقدير

وهو بكل خلق عليم قبل الوط انسان انسانا اخر وصار جزء منه

لما سبق وقاد على عجمها ويجاد الحيوة فيها التمول قد سرته

فاما قوله اما يعاد في الاكل والما كوله منه وايا ما كان فلا يعود ^{احدها}

جميع الملكات فثبت ان احياء الابد ان ممكن واما الثاني فلا

تسامه وايضا فالمقصود من البعث اما الايلاام او الالذ اذا و

ثبت بالقرآن انه عليه السلام كان ثبت المعاد المبدئي ونقول

اللع الالم والاول لا يلق بالحكم الثاني محال لان كل ما يتخيل لذه في

والله

فهو نفع المولى وشهد الأقران له والثالث يكفي فيه الإبقاء على العدم

لا يستدعي عرضاً وإن سلم فالمقصود هو الأبدان والاستفراء بمنوع

فيضج البعث واجب عن الأول لأن المعاد من كل واحد خزان

وإن سلم لا يجوز أن يكون لذات الأخرى من مشاهير لذات الدنيا

الأصلية التي هي الإنسان فانها هي الباقية من أول عمره إلى آخر

في الصورة لا في الحقيقة تنبيه اعلم أنه لم يثبت أنه تعالى

الحاضرة لنفسه لا الجهيظ المتبدل المعقولة عند في أكثر الأحوال

بعد الأجزاء ثم يعيد بها والتمسك بقوله تعالى كل شيء هالك

والمأول يفضل من المغذي فلا يعاد منه وعن الثاني أن فعله

الأوهمه ضعيف لأن الفرق أيضاً هلاك الثالث في الجنة

لا يستدعي

قال النقاة الجنة والنار اما ان يكون في هذا العالم يكون

مائلة الى اجزاءها ومقصبة للحركة اليها وكانت ساكنة في

اما في عالم الافلاك وهو باطل لا فاعلا لا تخرب ولا تخاطها

اجزاء فلك العالم طبعها او قسرها بما وكلاهما محالان والحر

واما في عالم العناصر فيكون الحسنتا منها او في عالم آخر هو

له لا يجوز ان يكون في هذا العالم كما قيل الجنة في السماء

لان هذا العالم كبريا فلورضت كوة اخرى كان منها خللا

لقوله تعالى عند سدرة المنتهى عند عاجية الماوى وقوله

وهو محال لان عالم الثاني لو حصل فيه العناصر كما مائل هذه

سقف الجنة عرش الرحمن وامتناع الخرق والنازحت

مائلة

السبع والفرق بين هذا أو التناسخ ان ردت النفس الى بدنها

عضري العالمين مطلقا ممنوع لا مكان الاختلاف في الصورة

المعاد او المؤلف من اجزائه الاصلية والتناسخ الى مبتدأ

او الهوي وان حصل الاشتراك في الصفات واللوازم فرع

او في عالم آخر ولزوم بساطة كل محيط واستلزامها كرية ^{السطح}

الجنة والنار مخلوقتان الآن خلافا لابي هاشم والقاضي

وامتناع الخلق كل عام وان سلم فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم

عبد الجبار لنا قوله تعالى وحده عرضها السموات والارض

وذلك العالم مكون من في ثخن كرة اعظم منها ووجوب تماثل

اعدت للنفس لا يبقا لما يكون عرضها عرضها اذا وقعت

عضري

في اجازتهما وذلك انهما لم يكن لبلد فناءهما الاستحالة تدخل الهم

الوجهه والتالي باطل لقوله تعالى اكلها دائمي ما كولهما قلنا

لان المراد ان عرضهما مثل عرضهما لقوله تعالى كعرض السموات والارض

عني قوله كلتي هالك ان كل شئ ما سواه فهو هالك معدوم

ولان عرضهما لا يكون عرضها وقوله تعالى فاقهوا النار التي وقودها

في حد ذاته وبالنظر اليه من حيث هو لا ان العدم بطء عليه

الناس والحجارة اعدت للكافرين واسكان آدم في الجنة وخام

وان سلم مخصوص بمعاين الادلة وايضا قوله تعالى اكلها

عنها قالوا لو كانت الجنة مخلوقة لما كانت دائمة لقوله تعالى كل

لا يمتد ترك الظاهر لان المأكول لا يحال يعني بالاكل بل المعنى

انه كلما فني شئ منها حدث عقبيه مثله وذلك لا ينال في عدم الجدة

ولم نحتاج الى تلك المشانق والاواما ان يكون منفعة سابقة

طرفه عن الرابع في النواب والعقاب قال المصنف في النواب

وهو مستقيم عقلا او الحقة وهو المطلوب وايضا قوله تعالى

على الطالح على الله تعاوا يجب لاننا شرع المكاييف الشاقة

ضار بما كانوا يعملون وامثال ذلك على ان العمل يستدعي النواب

لغرضنا لا استحالة القيت عليه وعود الفوائد اليه وذلك الغرض اما

فلما قد بينا انه لا عرض لفعله ولا علة لحكمه ومع ذلك فلم لا يكفي

حصوله بفتح او دفع ضرر الثاني باطلا لانه لو ابقانا على العدم

سواء في النعم والاستقبال ممنوع كيف والمعتزل او هو

والنظر في المعرفة عقلا لما سبق من فعمه والاية لا تدل على الوجوب

يدخلان الناس في مواضع شتى والحلف في خبره كما حال الجواب

ولفظ الخاء يكفي لإطلاق كون الفعل علامة ودليلا وقالت المعتزلة

عن الاول انه وان لم يعد لب العاصي لكنه لا ينبغي ان يابى المطيع فلا

والخارج ان يرجع عليه عقاب الكافر وصاحب الكيفية لان العفو

تسوية وعن الثاني ان تعذيب طرف العقاب بالهدى لا ^{التعبد}

تسوية بين المطيع والعاصي وان شئوا الضوق مركبة فينا فلو لم ^{يكن}

كاف في الاحكام وتوقع العفو قبل التسوية كقولهم تعذبا ^{عن}

بحيث نقطع بالعقاب ان ذلك اعزاء عليه ولا نزعنا خبرا ان الكافر ^{والفاسق}

الثالث انه لا يدل على شي منها على وجه العقاب في نفسه ثم قالوا

وعيد صا الكبرية لا ينقطع كوعيد الكافر لوجه ^{المستقلة} الاولة الايات

الاول واستعماله لهذا المعنى كثير وعن الثاني بان المراد من

على لفظ الخلود في وعيد هم يلي من كسب ستره من بعض الله ^{سوء}

الفجار الكاملون في الفجور هم الكفار بدليل قوله تعالى

ومن يقل من منا مقعد الثاني قوله تعالى في صفهم وما هم عنها با ^{سوء}

اولئكم الكفرة الفجرة وتوفيقا بينه وبين الايات الدالة

الثالث ان الفاسق يستحق العقاب بفسقه وذلك لا يقطع ما يستحقه

على اخضا ص العذاب الكفار كقوله تعالى ان المحرمي اليوم ^{والسوء}

من الثواب لما بينهما من التنا في واجب عن الاولة بان الخلود ^{الملك}

على الكافر ان اقاد ارجى البناء العذاب على من كذب ^{وتولى}

الطويل

كلما اتى فيها نوح سألهم خزيتهما الميراثكم نذير قالوا لي ^{جاءنا}

منع الاستحقاقين ومنا فانهما ريان استحقاق العذاب ^{خط} لوان

نذير فكلذبنا لا يصلحها الا الاشقي الذي كذب وتولى

النواب فاما ان يخطب شيء على طريق الموانر نذير كما هو مذهب

يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه والفا سق مومن

اي هاشم اولا يخطب كما هو مذهب ابيه وكلها باطلان

لقوله تعاوا بن طافيتان من المومنين اقتتلوا ولهذا قطع

اما الاول فلان تاثير كل منها في عدم الآخر اما ان يكون معا

مقاتلين سليمان والمرحبة بانفسهم لا يعاقبون وعن الناب

او على العقاب والاول محل الاستلزامه وجودها حال عدلها

وكذا الثاني لان الغلوب المحيط لا يعود غاليا واما الثاني فلانه

المعاند في مِرَاة ابد بمقتضى وعيده وينقطع وعيده ^{المؤمن}

انفاء للطاعة وتضييع لها وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقالا

العاصى لقوله تعالى فمن يعمل مثقالا ذرة خيرا يره ولا ^ي

ذرة خيرا يره واما اصحابنا فقالوا الثواب فضل من الله تعالى

بعد الخلاص من العذاب وقوله تعالى ان الله يفر الله ^ب

والعقاب عدله منه والعلم دليل عليه وكل ميسر لما خلق له

جميعا ولقوله عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة

يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جنانه وفاء بوعده ^{الكافر}

ويربى عفو الكافر البالغ في اجتهاد الطالب للهدى

نعال

من نظره ولطفه فان قيل القوي الجسمانية لا يقوى على

كان الشئ مع غيره كلامه وان ارادت وقعت الزيادة على المتناهي

غير متناهية لانها منقسمة بانقسام محلها فنصفها مثلا

من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال وايضا فالابدان مؤلفة

اذا حرك جسمها فاما يحرك حركات متناهية فيكون تحريك الكل

من العناصر والحركة لا تنال نقص الرطوبة حتى تنزل بالكلية

ضعف

ضعف تحريك الجز وان نسبت الاثرين كنسبة الموشين و

ويفيض الى انطفاء الحرارة وخراب البدن فكيف يدوم

عليها

المتناهي متناه او يحرك حركات غير متناهية فكل القوة ان لم تنل

والفقا وبالصدا دام الحيوة مع دوام الاثر في غير معقول

ن
كالشئ

قلنا اما الاول فمبني على نفى الجوهر الفرد وسريان القوة في محلها وان

الانفائها لا يمنع وسريان الفرد على البدن بمقدارها بتخلل منه

جزء القوة قوة والبرهان لم يقم عليها ومع ذلك فانه منقوص

وكذا الثالث لان اعتدال المزاج ليس شرطا للحياة عندنا

بحركات الافلاك ومذوق عنا لان القوى عندنا عرض فلهذا يفتي

وايضاً فان من الحيوانات ما يعيش في النار ولا يتبدل بها فلا يبعد

ويجدد واما الثاني فممنوع لان القول بالمزاج وتركب المولد

بجعل الله بدن الكافر حيث يتألم بالنار ولا يتغير ولا يمتد بها

عن العباد ليس بيقيني وتأثير الحرارة في الرطوبة اما يقضي

الخامس في العضو والنفاذ لا أصحاب الكبار واما الاول

الى

كسول
يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله اويوب فهم

ولا الغريق بالمشية على اراميس وقوله وان ربك لذو مغفرة

ويعفو عن كثير والاجماع على انه عفو وهو انما يتحقق بترك العقاب

الناس على ظلمهم وامثال ذلك كثيرة واما الثاني فلا بد تعالى

المستحق والمغفرة من العذاب على الصغار قبل التوبة والكبار

عليه السلام بالاستغفار لذنوب المؤمنين وقالوا استغفر

بعد ما قال المعفو هو الكبار قبلها وقوله ان الله لا يعجز ان يشرك

والمؤمنين والمومنيات وصاحب الكبيرة مؤمن لما استغفر

الغفر
بما يغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي قبل التوبة والالتزام

بما يغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي قبل التوبة والالتزام

ولا الغريق

ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله عليه السلام شفاعتي لأهل ^{الكبار}

٢١٦
وان ثبت عمومها فهي مخصوصة بما ذكرناه السادس في ابيات

من امتي احبوا بقوله تعالى واقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس

عذاب الفير يد اعليه قوله تعالى في الفرعون النار عرضون

شيئا وقوله ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع وقوله من ^{قبل}

عليها عذرا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا الفرعون ^{اشد العذاب}

ان ياتي يوم لا ينفع فيه ولاخلة ولاشفاعة وقوله ما للظالمين ^{ليس}

في قوم نوح اغرقتوا فادخلوا ناراً والقوا للتعقيب وقوله ^{لها}

من انصار واجب بالها غير عامة في الاعيان ولا في الاميمان

خاتمة شريتنا اثنتين واحيتينا اثنتين وذلك ^{على}

وان ثبت

ان في القبر حياة وموت اخر اخرج المخالف بقوله لا يد وقون

ان عدم اسماعه لا يستلزم عدم ادراك المدفون الكسابع

فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله وما انت بمسمع من في القبور

في سائر السمعيات من الصراط والميزان ونظاير الكتب واحوال الحنة

واجب عن الاول بان معناه ان نعيم الحنة لا ينقطع بالموت

والنار والاصل فيها انها امور مكنية اخبر الصادق عن وقوعها

كما انقطع نعيم الدنيا بلا وحدة الموت فان الله تعالى احب كثير

يكون حق التامن في الاسماء الشرعية الايمان في اللغة

من الناس في زمان موسى وعيسى واما هم ثلثا عن الثاني

الصدق في وفي الشرع عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم

انهم

محيته عليه السلام به عندنا وعن كلمتي الشهادة عند
الكل

وما كان الله ليضيع إيمانكم فغناه إيمانكم بالصلوة إلى بيت المقدس

وعن أمثال الواجب والاحتساب عن المحرمات عند المعتزلة

وأيضا فحمل على الصلوة وحدها يكون على طريق المجاز

وعن مجموع ذلك عند أكثر السلف والذي يدل على ضروجه العمل

وقوله عليه السلام الإيمان بضع وسبعون شعبة

عن مضمونه عطفه عليه في قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات

أفضلها قول لا اله الا الله وأدناها إمالة الأذى عن الطريق

وقوله الذين آمنوا ولم يلبسوا بأههم نظم وأما قوله تعالى

فغناه شعب الإيمان لأن إمالة الأذى عن الطريق عمل

وما كان الله

فيه وفاقا والله اعلم الباب الثالث في الامامة وفيه مما

الايد لان النبلاء اذا شغروا عن رئيس قاهر يامر بالطاعات

الاول في نصب الامام اوجبه الامامة والاسما عيلية على الله

ويهي عن العا ويد راس الظلمة عن المتضعفين استحق

والمعزلة والذين يتر علينا عقلا واصحابنا سمعا ولم يوجبه

عليهم الشيطان وفتا فيه الفسوق والعصيان وشاع

الخوارج مطلقا لنا مقامان بيان وجوبه علينا سمعا وعدم

والمرج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان واجبا جامع

على الله تعالى اما الاول فلان نصب الامام يدفع ضررا لا يندفع

الانبياء واتفق العقلاء فان قيل ويحتمل نصب الامام القاطن

الايد

اذر بما استكلف الناس عن طاعة بين ما دافعا او مستويا

بانه لطف الا اذا كان امام كان حال المكلف الى قبول الطاعة

عليهم فيظلمهم او يحتاج لدفع المعارض او تقوية الرئاسة

والاحترار عن المعاصي اقرب مما اذا لم يوجد واللفظ على

الى مزيد ما لا فيغضب منهم قلنا احتمالات مرجوحة وترك الخبر

واجب قياسا على التمكن والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة

لاجل الشر القليل شر كثير واما الثاني فلما بينا انه لا يجب عليه شيء

ان اللطف الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام ظاهر قاهر

بل هو موجب لكل شيء اجمعت الامامية على وجوب نصب الامام

برجعي ثوابه ويحصى عقابه وان لم لا توجد كيف وفهمتم من

بانه

البنوة الى ايامنا امام علي ما وصفتموه الثاني في صفات الائمة

عن اقامت الحد وجمع تساهلوا في الصفات الثلث وتالوا

الاولى ان يكون مجتهدا في اصول الدين وفروعه يتمكن من

يستنب من كان موصوفا بها الرابعة ان يكون عدلا لا يضر

ايراد الدلائل وحل الشكوك والحكم والفتوى في الوقائع الثانية

في رتابة الناس واموالهم وايضا علم الخامسة والسادسة

ان يكون ذا رأي وتدين يدبر الحرب وسائر امور السياسة

العقل والبلوغ السابعة الذكورة فانهن اقصاع عقل ودين

الثالثة ان يكون شجاعا لا يحسن عن القيام بالحرب ولا يهضعف

السادسة الحرية لان العبد مستحق من الناس ويستغل بخدمته

التاسعة كونه قريشاً خلافاً للخوارج وجمع من المعتزلة لنا

قوله عليه السلام الأئمة من قريش واللام في الجمع ^{للعوم} حيث لا عهد

وقوله الولاء من قريش ما اطاعوا الله ورسوله واستقاموا

ولا يشترط فيهم العصمة خلافاً للاسماعيلية والإثنا عشرية

لنا اثنا عشرين انشاء الله تعالى امامة ابي بكر رضي الله عنه والامنة

اصحفت

احتفت على كونه غير واجب العصمة لا اقوله غير معصوم احتفت
٢٢٢

بان وجب الحاجة اليه امان العارف الالهية لا تعلم الامنة

كاهو مذهب اصحاب التعليم او تعلم الواجب العقلية ^ب انقرا

الخلق الى الطاعة كاهو مذهب الاثنا عشرية وذلك لا يحصل

الا ان كان الامام معصوماً وبان احتياج الناس الى الامام ^{الامام} الجواز

عليهم فلو جاز الخطاء عليهم أيضا لاحتاج إلى إمام آخر ^{لغا} ويتحمل بقوله

نصوص الله ورسوله والإمام السابق أسبا مستقلة في ذلك

أي جاءك للناس إماما قال ومن ذرئتي قال لا ينال عهد الظالمين

أما الخلاف فيما إذا بايعت الأئمة مستعدا لها أو استولى بنو

وإحيى عن الأولين بمنع المقدمات وعن الثالث بأن الآية تدل

على خطط الإسلام فقال ^{لها} أصحابنا والمعتزلة لحصول المقصود

على أن شرط الإمام أن لا يكون مستغلا بذنوب ينتلم بها العدالة

وقالت الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف وأدعى الإمامة

أن يكون معصوما الثالث فيما عجزت الإمامة الإجماع ^{على} حاصل

علا ما ما وألكت الإمامة ذلك مطلقا واحتجوا بوجوه الأئمة

نصوص الله

ان اهل البيعة لا تصرف لهم في غيرهم فكيف يولونهم عليهم الثاني

بانه منقوض بالشاهد والحاكم وعن الثاني بان الفتنة تنذفع

ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضي الى الفتنة لاحتمال ان يباع

تدريج الاعلم الاوسرع الاسن الاقرب الى الرسول وعن الثاني

كل فرقة شخصاء يقع بينها التحارب الثالث ان منصب القضاء

منع الاصل ولا سيما اذا شغرت البلاد عن الامام وعن الرابع لم

لا يحصل بالبيعة فكذلك الامامة الرابع الامام نائب الله ورسوله

لا يجوز ان يكون اختيار الامم او طعن الشوكة كما نفا عن كونه

فلا يشك خلافة الله تعالى او قوله رسول الله واجب عن الله

الامام نائب الله تعالى ورسوله ولذا عليه الدايح في اقامة العدل

علي ان الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله عنه

وخالف الشيعة في جمهور المسلمين ويدل عليه وجوه الاولة قوله تعالى

وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات لا يتخلفن في الارض كل

الذين من قبلهم الا بة والموعودون بالاستخلاف والتكليف

ايما علي ومن قام بالامر بعده او ابوبكر ومن بعده والاولاد طلال

فتبين انه

فتعين الثاني الثاني قوله تعا استدعون الى قوم اولي باس شديد

تقاتلونهم او يسلمون والداعي المخطويعا الفقرة ليس بمحمد عليه السلام

لقوله تعا قل ان تتبعون او لا على رضي الله عنه لانه ما حارب الكفار

في ايام خلافة ولا من ملك بعد وفاته اقمعين من كان قبله

الثالث انه عليه السلام استخلف في الصلوة ايام مرضه وما عدا ذلك

فبقي كونه خليفة في المصولة بعد وفاته واذا ثبت خلافه ^{فيها}

الخامس ان الامة اجمعت على امامة احد الانخاص الثلاثة

ثبت في غيرها عدم القابل بالفصل الرابع الخلافة بعد في ثلثون

وهم ابوبكر وعلي والعباس وبطل القول بامامة علي والعباس ^{بقوله} ثنتين

سنة فخر حصير وبعد ذلك ملكا عضوضا وكان خلافة النخبة

بامامة اما الاجماع مشهور مذكور في كتب السير والتواريخ

ثلاث عشرة سنة وخلافة عثمان اثنا عشر سنة وخلافة علي

واما بطلان القول بامامة فلانه لو كان الحق لاحدهما لكان ^ع

خمس سنين وهذا دليل واضح على خلاف الائمة الاربع ^{عليه السلام}

ابابكر وناظره واظهر عليه محنة ولم يرض بخلافه فان الرضا ^{بالطهر}

الخامس

قيل الحق كان لعلي رضي الله عنه الائمة اعرض عنه لقية قلنا

فلا يختلف عليك اثنان والزبير مع غيرة شجاعة سل سيف وقال

كيف وكان هو في غاية الشجاعة والسياسة وكانت فاطمة الزهراء

لارضى خلافة ابي بكر وابوسفيان رئيس ملة وراس بني آ

مرضى الله عنها مع علو شأنها ورجاء له واكثر صناديد القريش و

قال ارضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم تيم والامصار انا زعم

معه كالحسن والحسين والعباس مع علوم منصبه فانه قال له امدد

ابوبكر ومنهم الخلافة وكان ابوبكر شيخا ضعيفا خاشعا سليما عد

الا بايعك حتى يقول الناس يا ايح عسى رسول الله ابن فلا يختلف

قيل الاخوان اجبت الشيعة على امامة علي رضي الله عنه بوجوه

فلا يختلف

قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة

لانه كان يصلي فساله سائل فاعطاه خاتمة راكموا والمستحق للتصرف

ويؤتون الزكاة وهم راكمون فالمراد من الولي امنا الناصر والمنصرف

هو الامام فثبت انه امام ويقرب منه قوله عليه السلام كنت

لا غير تقليد لا يشتراك والاول باطل لعدم اختصاص النصرة

مولاه فعلى مولاه الثاني قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون

بالمذكور فتعين الثاني فثبت ان المؤمن المنصرف يستحق التصرف

من موسى كان خليفة موسى لقوله تعالى وقال موسى لاهيه

في امور المسلمين والمفسرون ذكر ان المراد منه علي بن ابي طالب

اخلفني في قومي الا انه توفي قبل عليهما السلام الثالث قوله عليه

لانه

سلموا علي أمير المؤمنين واخذ بيده وقال هذا خليفتي منكم بعد موتي

عنه الخامس انه لا بد وان يكون الرسول عليه السلام نفس علي

فاسمعوا واطيعوا الداعي ان الامة اجمعوا علي امامة احد

معينكم لا من الدين واشفاقا علي الامة ولم ينص

الثلاثة وفضل القول امامته ابي بكر وعباس لما ثبت ان الامام

لغير ابي بكر وعلي بالاجماع ولا لابي بكر والا لكان توقفه

يجب ان يكون واجب العصمة وان يكون مضموعا عليه وهما

الامام علي البيعة معصية فتعين من نصيبه لعلي

واجب العصمة ولا مضموعا عليها بالاتفاق فتعين القول امامته

عنه السادس ان عليا كان افضل الناس بعد رسول الله صلى

عنه

عليه وسلم لانه ثبت بالاجابة الصحيحة ان المراد من قوله تعالى

حصة على التعلم اكثر واهتمام الرسول عليه السلام بالارشاد ^{توسيته}

حكايته وانفسنا وانفسكم علي ولا شك انه ليس نفس محمد عليه السلام

انتم وابلغ وكان مقدما في فنون العلوم الدينية اصولها وفروعها

يعني بل المراد به اما انه بمنزلة او هو اقرب الناس اليه

فان اكثر فرق المتكلمين ينسبون اليه انفسهم ويستندون

وكل من كان كذلك كان افضل الخلق بعده ولا بد ان اعلم الصالح

اصول قواعدهم الى قوله والحكماء يعظمونه غاية التعظيم

لانه اشهرهم ذكرا وفطنة والترمذي وسواه وكان

والفقهاء ياخذون برأيه وقال عليه السلام افضلكم علي وايضا

فاحاديث كثيرة كحديث الطير وحديث خير ومرت

عندنا فلا تقوم حجة علينا وعن الرابع انا الاسلام وجوب العزمة

شاهدة على كونه افضل والا فضل ابن حبيب ان يكون اماما والحوار

وجوب التخصيص وعدم النقص في شأن الى بكر وعن الخامس

عن الاول ان عموم الضرر غير مسلم وان حمل الجميع على الواحد

ان تفويض الامر الى المكلفين لعله كان اصح وعن السادس

متعذر بل المراد منه هو الكفاية وعن الثاني ان معناه التشبه

ان معارضه من مثله والدليل على افضلية البر بكونه رضى الله عنه

في الاخوة والقرابة وعن الثالث ان هذه اخبار غير متواترة ولا

قوله تعاويذ ينجيها الا نفي فان المراد به اما البر بكونه رضى الله عنه

عندنا

والثاني مد فروع لقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزي

من الي بكر وتولد لابي بكر وعمرهما سيدا لهذا اهل الجنة

لان عليا رضي الله عنه نشأ في قريته النبي صلى الله عليه وسلم

ما خلا النبيين والمرسلين الخامس في فضل الصحابة رضي الله عنهم

وانعامه وذلك نعمة تجزي وكل من كان اتقى كان الرم عند الله تعالى

يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم فان الله تعالى اتى عليهم

وافضل لقوله تعالى ان الذين هم عند الله اتقيكم وتوابعه عليه السلام

في مواضع كثيرة منها قوله تعالى والباقيون الاولون من المهاجرين

ما طلعت الشمس واغربت على احد بعد النبيين والمرسلين افضل

والاخبار وتولد يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه وتولد

والذين معه أشد على الكفار رحماء بينهم وقال عليه السلام
ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله فهو شاك ان

لوا نفق احدكم ملاء الارض ذهباً ما بلغ ملاحدهم
يواخذة وما نقل من المطاعن فله محامل وناويلات

ولا تصيفه وقال اصحابي كالحجور بالهيم اقتديتم اهتديتم
ومع ذلك فلا يعادله ما ورد في مناقبهم وحكي من انارهم

وقال الله الله في اصحابي لا تتخذوهم بغيضاً من ابيهم
تفعلنا الله بحببتهم هدم متبعين وعرضنا من زرع الضالين

احبهم ومن الغضهم فبغضى الغضهم ومن اذاهم فقد اذى الى
وبعثنا يوم الدين في عداد الهادين بفضل العظيم وفيض العليم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

چون اجزای عناصر بسیطه سفلیه تاثیر اجرام علویه متصرف شوند
 و با هم آمیخته صورت هر یک در ماده دیگری تاثیر کند و هم از هم
 متاثر شود و صرافت کیفیت هر یکی شکسته شود بحیثی که نسبت
 بحرارت برودت و نسبت برودت حرارت و نظریه رطوبت
 بیوست و نظریه بیوست رطوبت نماید پس کیفیت متوسطه منت^{به}
 از مجموع حاصل آید و آن را مزاج گویند هر مزاج که ثبات^{جمله} به درویش^{جمله}
 نزدیک تر و صورت فائضه با استعدادش کامل تر و هر چه^{تثابته}
 او کمتر با اختلاف و تضاد مائل تر و صورت فائضه محب اوقاص تر
 پس در صورت کامله آثار بیشتر بود و منت^{جمله} آثار به قرب اجزای
 عناصر است در کمیت و کیفیت هر دو یاد کیفیت آنها و مقدار
 تاثیر و تاثر بیکدیگر اگر بمیزان^{حقیقی} تساوی رسند آن مزاج را معتدل^{حقیقی}
 خوانند و ذی مزاج را مرکب گویند و هر چه از بعضی عناصر مرکب^{بود}
 آنرا مرکب ناقص و کائینات الجوانمند و هر چه از جمیع عناصر مرکب^{بود}

۲۶
آنرا مرکب تام خوانند مرکب ناقص سه قسم است دخان یعنی
آتش و هوا و بخار یعنی آب و هوا و غبار یعنی خاک و هوا و ازین
مرکبات ثلثه عوالم بسیار پیدای میشوند پس از دخان برق و صاعقه
و شهاب و صورت ماهی نثره و اشباحها پیدامیگرد و از بخار
باران می بارد و چون بخار بلند تر رود و در مقام سرد رسد منجمد
گردد و برف پیدامیشود و از غبار محض کور باد که مختلف الالوان
و گرد باد می شود چون بخار و دخان منعکس شده در زمین محبوس
زیر زمین کور باد می برمی خیزد و آن را زلزله گویند که تحت القدر زمین
که بر سر آن بخار بر خاسته در طپشی و لرزه آید و چون بخار زیر زمین
محبس میشود و بقوت هوا بیرون می آید چشمه جاری میگردد و
چون بخار لطیف در میان آسمان و زمین بسبب سردی شب ایجاد
پذیرد و بر زمین افتد آنرا بعربی طل و بغالی سیم گویند اگر منجمد
شده در میان آسمان و زمین پراکنده می ماند آن را بعربی

